الفصل الثالث :

مشروع "الشرق الأوسط الجديد"

كمخرج فكري

لمراكز الدراسات الغربية

تمهيد :

تعتبر منطقة العالم العربي بالضبط من أبرز المناطق التي نالتها مخططات التقسيم الجيوسياسية في حقبة الحربين العالميتين بل وكانتا كحلبة صراع بين الأمم ضف إلى ذلك أن هذه المنطقة والتي تعتبر هي و ما جاورها من دول تشكل ما يطلق عليه "بالشرق الأوسط الكبير " قد كانت ولازالت محل أطماع العديد من دول العالم سواء من الناحية الإقتصادية ، أو السياسية ، أو حتى العقدية ، وعليه تعددت الأطروحات الداعية إلى تفتيت المنطقة وإعادة تغيير مختلف البنى المشكلة للمنطقة من جديد وذلك كأساس لفرض السيطرة الحديثة على المنطقة لكن بوجه جديد ومن طرف فواعل دولية جديدة ، باتت تخطط لهدم المنطقة و بطريقة خاصة اعتمدت بالأساس في ذلك على أطروحات و نظريات أسس لها في الأصل العديد من مفكري مراكز دراسات السياسة العامة و الإستراتيجية في العالم الغربي .

المبحث الأول : أطروحات تاريخية شكلت قاعدة أساسية " لمشروع الشرق الأوسط الجديد "

المطلب الأول : أبرز الأطروحات التقسيمية قبل الحرب العالمية الثانية

عاشت الأمة الإسلامية ممكنة لقرون متطاولة ، وقد كان آخر الكيانات السياسيات التي وحدت أقطارها هي الدولة العثمانية التي حملت الراية الإسلامية لقرون متتالية ، ثم دب الضعف فيها والوهن تدريجيا [1]، واتضح عجز هذه الدولة بشكل واضح عندما احتلت فرنسا الجزائر عام 1830 ، ثم ما لبثت أن احتلت مصر من طرف بريطانيا عام 1882 ، كل هذا بالتزامن مع صعود دول الغرب الإستدماري بجيوشها العسكرية ، وتقدمها المادي والعلمي ، ولعل هذا ما شجع ظهور ما يسمى بالخرائط التقسيمية "الحديثة " للوطن الإسلامي و العرب على وجه الخصوص ، هذا وسيتم عرض هذه الوثائق الهامة بشكل مفصل وذلك بالتطرق لأبرز الخرائط والأطروحات التقسيمية التي تتنوع من خرائط تقسيمية مجمع عليها إلى أطروحات واقتراحات ومحاولات فردية إلى تقارير ودراسات مفصلة لكن العامل المشترك بين كل هذه الأطروحات أنها تنتمي في أغلبها لمراكز دراسات .[2]

أولا : وثيقة " كامبل " :

أ- أصل الوثيقة : لعل من أبرز المحاولات لوضع تصور موحد للدول الاستعمارية من أجل اقتسام الغنائم بالعالم هو المؤتمر الذي عقد في لندن عام 1908 ، واستمرت جلساته حتى عام 1907 م ، وذلك بدعوة سرية من حزب المحافظين البريطانيين و هدف هذا المؤتمر إلى إيجاد آلية تحافظ على تفوق ومكاسب الدول الإستعمارية في ذاك الوقت وهي : بريطانيا ، فرنسا ، هولندا ، بلجيكا ، إسبانيا ، إيطاليا ، وخرج المؤتمر بوثيقة سرية سميت "بوثيقة كامبل " نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك "هنري كامبل بانرمان" [3] ، والحقيقة أن وثيقة " كامبل " لا يوجد لها نسخة نستطيع الرجوع إليها– مثل وثيقة سايكس بيكو مثلا – وذلك ما حدى بالعديد من الباحثين والمفكرين بالتشكيك في وجود هذه الوثيقة أصلا ورغم ذلك يدافع العديد من الباحثين عن وجود هذه الوثيقة بل و يعتمدون على مصادر خاصة توحي بأن لهذه الوثيقة أصلا تاريخيا ؛

---

1 – ولعل من أبرز مظاهر الوهن في الدولة العثمانية ، ظهور المعتقدات و الممارسات البعيدة عن الإسلام والتي كانت وبلا شك أول أسباب انحطاط الدولة العثمانية و لا يعني هذا التقليل من شأن العوامل الأخرى والتي من أبرزها الأخذ بأسباب الحضارة و الرقي العلمي والذي لم يكن له منهج واضح و أصيل ، وإن كان " فعلى القياس الأوروبي " .

2 – وليد الهويريني ، خارطة الدم هل بدأ العم سام في تقسيم أرض الإسلام ، لندن : تكوين للدراسات والأبحاث ، 2014 ، ص21 .

3 – المرجع انفسه ، ص 21 – 22 .

وفيما يلي بعض الباحثين والذين تبنوا الرأي الآخر الذي يدافع على وجود هذه الوثيقة [1] ومن بينهم :

الباحث المحامي انطون سليم كنعان أشار إلى التقرير في محاضرة له بعنوان" فلسطين والقانون" ألقاها سنة 1949 في كل من جامعتي فلورينو وباريس، وقد استند في معلوماته إلى مصادر إيطالية ، إلاّ أن أهم المراكز البحثية التي نشرت التقرير هي وزارة الإرشاد القومي في مصر إذ تضمن ملف وثائق فلسطين من عام 637 م - إلى عام 1949 التقرير تحت عنوان: توصية مؤتمر لندن المسمى : "مؤتمر كامبل" سنة 1907 حيث ورد في هذه الوصية ".. إن إقامة حاجز بشري قوي غريب على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها .هو التنفيذ العملي العاجل للوسائل والسبل المقترحة. " هذا وقد نشر اتحاد المحامين العرب المحاضرة ضمن منشوراته التي غطت أنشطة مؤتمره الثالث الذي انعقد في دمشق 21 -25 أيلول 1957 ص 457 - 489 كما قد أشار إلى التقرير الدكتور (مسعود الظاهر) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية وردود الفعل العربية عليه وذلك ضمن بحثه المنشور في مجلة " البحث التاريخي السورية "العدد 7 لعام 2003 هذا وقد أشار الدكتور جاسم سلطان في كتابه" إدارة فلسفة التاريخ "إلى الإفراج عن التقرير لمدة أسبوعين فقط ثم أعيد خوفاً من آثاره الممتدة.[2]

ب- محتوى الوثيقة :

أبرز ما جاء في توصيات المؤتمرين في هذا المؤتمر والذي شارك فيه سياسيون ومفكرون وباحثون والذي استمر لمدة عامين ما يلي [3] :

---

[1] - فنجد مثلا ما ذكر عن السرية المحيطة بأحد المصادر المحتملة للوثيقة في مجلة الرسالة لصاحبها " أحمد حسين الزيات باشا" : .. وإذا كان لك الحظ في زيارة المتحف الإنكليزي أمكنك أن ترى مجموعة كبيرة من الكتب القيمة (..) فتجد في هذا القسم مذكرات خاصة لبعض رجال السياسة، وخطابات وتراجم لكثير من عظماء الرجال وكتب ورسائل في كل فن وصى عليها جميعاً بأن تحتجب عن الأنظار ، من ذلك مذكرات لسير هنري الذي كان رئيساً للوزارة الإنجليزية وزعيما لحزب الأحرار، وقد مضت سنين عديدة وهي في مكانها من ذلك المتحف تحت مراقبة إدارة حفظ (...) . فماذا كتـَب في تلك المذكرات؟ قد يظهر ذلك في المستقبل القريب وإلى أن يحين ذلك الوقت ستظل محجوبة عن الأنظار المتعطشة تحت إشراف إدارة حفظ المطبوعات هي وعشرات غيرها من المذكرات والمستندات والخطابات التي لم تظهر للعالم..." التحرير ، "من هنا ومن هناك : كتب لا تقرأها عن (جون أولندن) " ، مجلة الرسالة ، المجلد السابع ، العدد309، 05 – 06 – 1939 ، ص 75 .

2 – مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية ،" وثيقة كامبل السرية و تفتيت الوطن العربي" ، مقالات إستراتيجية ،مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية ، العنوان الإلكتروني للمركز: alkashif.org ، ايلول 2011 ، ص 5 – 13 .

[3] – المرجع نفسه ، ص 2 .

1 - إبقاء شعوب هذه المنطقة مفككة جاهلة متأخرة ، وعلى هذا الأساس قاموا بتقسيم دول العالم بالنسبة إليهم إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى : دول الحضارة الغربية المسيحية (دول أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا) والواجب تجاه هذه الدول هو دعم هذه الدول ماديا وتقنيا لتصل إلى مستوى تلك الدول

الفئة الثانية : دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية ولكن لا يوجد تصادم حضاري معها ولا تشكل تهديدا عليها(كدول أمريكا الجنوبية واليابان وكوريا وغيرها) والواجب تجاه هذه الدول هو احتواؤها وإمكانية دعمها بالقدر الذي لا يشكل تهديدا عليها وعلى تفوقها الفئة الثالثة : دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية ويوجد تصادم حضاري معها وتشكل تهديدا لتفوقها (وهي بالتحديد الدول العربية بشكل خاص والإسلامية بشكل عام) والواجب تجاه تلك الدول هو حرمانها من الدعم ومن اكتساب العلوم والمعارف التقنية وعدم دعمها في هذا المجال ومحاربة أي اتجاه من هذه الدول لامتلاك العلوم التقنية.

2 - ومحاربة أي توجه وحدوي فيها ولتحقيق ذلك دعا المؤتمر إلى إقامة دولة في فلسطين تكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومعادي يفصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن القسم الآسيوي والذي يحول دون تحقيق وحدة هذه الشعوب الا وهي دولة إسرائيل واعتبار قناة السويس قوة صديقة للتدخل الأجنبي وأداة معادية لسكان المنطقة [1] ، وعموما نستطيع القول أن مؤتمري "مؤتمر كامبل " توصلوا إلى نتيجة مفادها :((أن البحر هو الشريان الحيوي للاستعمار ؛ لأنه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب ، والممر الطبيعي إلى القارتين الآسوية و الأفريقية ، وملتقى طرق العالم ، وأيضا هو مهد الأديان والحضارات) ، والمشكلة في هذا الشريان كما هو مذكور بالوثيقة (أنه يعيش على شواطئه الجنوبية و الشرقية بوجه خاص شعب واحد تتوفر فيه له وحدة التاريخ والدين واللسان) ، وتقصد الوثيقة بذلك الشعب العربي ، وأبرز ما جاء في توصيات هذا المؤتمر هو إبقاء شعوب هذه المنطقة مفككة جاهلة ومتأخرة)) [2]

1 – مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية ، مرجع سابق ، ص2 – 3 .

2 – وليد الهويريني ، مرجع سابق ، ص 22 – 23 .

ثانيا– وثيقة " سايكس بيكو " :

أ– أصل الوثيقة : في 16 مايو 1916 اجتمع المبعوثان ساكيس وبيكو ، وتم الإتفاق بين فرنسا وبريطانيا بمصادقة من روسيا على اقتسام الوطن العربية ، مع إعطاء الروس أجزاء من آسيا الوسطى ، وعلى عكس الوثيقة " كامبل " فإن وثيقة "سايكس بيكو " تعتبر سايكس بيكو من أشهر الوثائق التقسيمية عالميا حتى أننا عبر بحث بسيط في الشبكة العنكبوتية نجد النص الأصلي للاتفاقية بين الدول الرئيسية الثالثة (فرنسا وبريطانيا والدولة الراعية للاتفاق وهي روسيا) وذلك في عدة مواقع معتمدة من جهات رسمية بل إن المطلع الصحف العالمية الصادرة في نفس الحقبة نجدها تتحدث عن هذه الإتفاقية أما بالنسبة للصحافة العربية فنجد مجلة المنار لصاحبها " محمد رشيد رضا " – وهي من أشهر المجلات التي عايشت الاتفاقية مع منعكاساتها الهائلة على العالم الإسلامي – ولعل من أوائل من نشر هذه الإتفاقية في الصحافة العربية – إن لم يكن أول من نشرها – " جمال باشا " وذلك في جريدة الشرق [1] ، هذا ونجد أن الموسوعة العربية العالمية تفيد بأن :

هذه المعاهدة ظلّت سرًا لا يدري به العرب، إلى أن نشرتها (الحكومة السوفييتية) سابقا. وسارعت بريطانيا عندئذ إلى طمأنة العرب إلى أن المعاهدة أصبحت ملغاة بعد انسحاب روسيا من الحرب وانضمام العرب إلى جانب الحلفاء.[2]

RUSSIA AND SECRET TREATIES.

TERMS PUBLISHED.

PETROGRAD, SATURDAY.

The Telegraph Agency, acting under the direction of the Maximalists, issues the following:—

M. Trotsky, Commissioner for Foreign Affairs, has published a series of secret telegrams and documents, dating partly from the year 1915 and partly from the time of the Ministerial Coalitions. In those relating to Constantinople and the Straits, M. Sazonoff, then Minister for Foreign Affairs, expresses Russia's claims to Constantinople, the west coast of the Bosphorus, the Sea of Marmora and the Dardanelles, Southern Thrace up to the Enos-Midia line, the Asiatic coast and the islands of the Sea of Marmora, and the islands of Imbros and Tenedos.

The Allies put forward a series of claims, to which the Russian Government consented. According to these demands Constantinople was to become a free port for goods neither going to nor coming from Russia. The Allies further demanded the recognition of their rights over Asiatic Turkey, as well as the preservation of the sacred places in Arabia under Muselman sovereignty, and the inclusion of the neutral zone in Persia within the sphere of British activity.

Russia was prepared to recognise all these demands, and on her side expressed the desire that the Khalifate should be separated from Turkey. In Persia Russia bargained for the retention by herself of "Rayons" (settlements) in the towns of Ispahan and Yezd.

As regarded the future frontiers of Germany, the two sides agreed that full freedom of action should be granted. France put forward her demands, to which the Russian Government agreed. Alsace-Lorraine was to be returned to France, together with the iron ore and coal districts and the wooded regions of the left bank of the Rhine. These were also to be separated from Germany and freed from all political or economic dependence upon Germany.

Certain territories were to be formed into a free, neutral State which would be occupied by Russian troops until certain conditions and guarantees have been fulfilled and peace had been concluded.

Allied Suggestions Resented.

Especially interesting are certain telegrams of M. Terestchenko when Minister of Foreign Affairs relating to the fact that the Ambassadors of Great Britain, Italy, and France had called upon M. Kerensky and pressed upon him the urgent necessity of taking measures to make the army capable of fighting. This attempt to interfere in the internal affairs of Russia, says M. Trotsky, caused a painful impression upon the Government, and M. Terestchenko protested the Russian Ambassador at Washington to intimate to the United States Secretary for War that the Russian Government much appreciated the reserve of the United States Ambassador on that occasion.

Almost of equal interest are the telegrams and other communications sent by M. Terestchenko to his various agents. In one of these, speaking of the concessions made by the bourgeoisie to the Socialists of the Right, M. Terestchenko declares that the concessions lose a certain amount of their value owing to the fact that the Moderate Socialist leaders had in great measure lost their control over the masses, who had been carried away by the Extreme Left. M. Terestchenko further expresses the view that the rôle of the Preliminary Parliament would be a great one, that up to a certain moment it would take the place of a Constituent Assembly, and that, even though in its composition the Socialists should be in a majority the Moderate parties would succeed in holding their own against the Extreme Left, as the Moderate Socialists would act in accord with the Liberal parties.

The last document published is a secret telegram from the Russian Ambassador at Berne announcing that some big financiers were conferring in Switzerland.

The British deny having participated in the conference. Nevertheless a director of —— Bank (here the name of a leading London bank is given) arrived at Geneva on September 2, 1917. Nothing definite is known so far as Russia is concerned. It appears, however, that it was suggested that the Central Powers might obtain certain compensations in the East, and that the German participants in the conference insisted on the cession of the Baltic provinces and the independence of Finland.

—Reuter.

نص اتفاقية سايكس المنشور في :
"ذي مانشستر غارديان " في
نوفمبر 1917 [3]

---

1 – أنظر ، محمد رشيد رضا ، " وثائق تاريخية في المسألة العربية " ، مجلة المنار ، السنة السابعة ، المجلد 22 ، العدد 309 ،جمادى الأولى 1339هـ ، فبراير 1921م ، ص 232 .

2 – الموسوعة العربية العالمية ، " مادة : سايكس بيكو ، معاهدة " ، مرجع سابق .

3 – wikimedia ، " Skyes Picot, The Manchester Guardian, Monday, November 26, 1917, p5.jpg "
https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/b/b2/Skyes_Picot%2C_The_Manchester_Guardian%2C_Monday%2C_November_26%2C_1917%2C_p5.jpg ، 15 أفريل2016، 17:11 .

ب- محتوى الوثيقة :

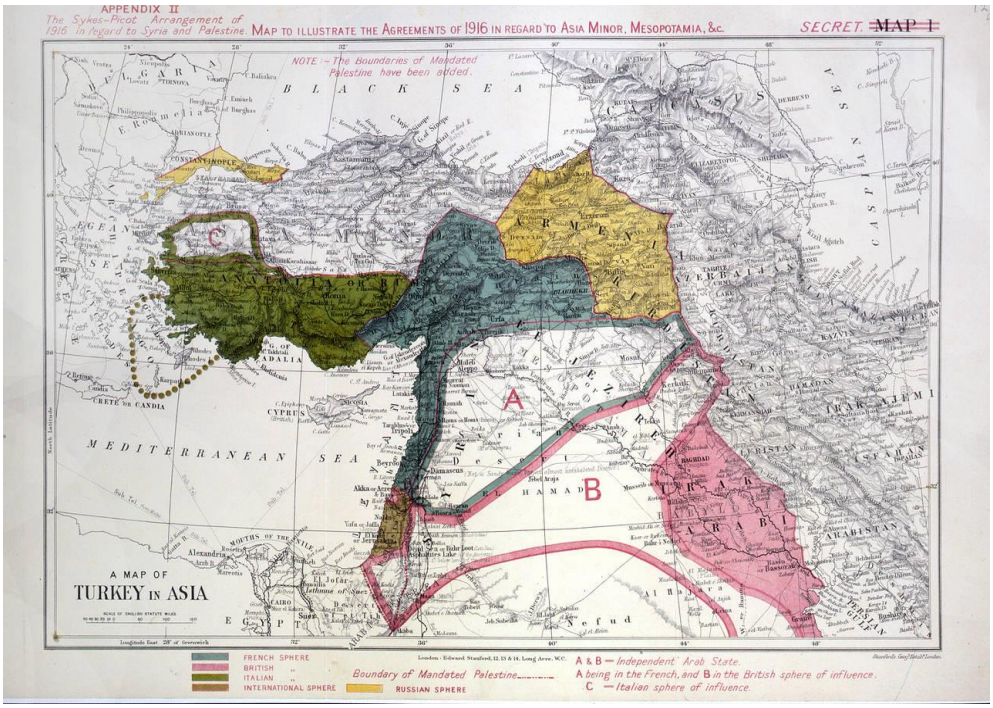

إحدى الخرائط التى تمثل اتفاقية سايكس بيكو

عُقدت معاهدة سايكس . بيكو بين بريطانيا وفرنسا لاقتسام المشرق العربي بينهما خلال الحرب العالمية الأولى. فقد توصّلت الدولتان الحليفتان إلى هذه المعاهدة في 16 مايو 1916م نتيجة محادثات سرّية دارت بين ممثل بريطانيا السير مارك سايْكس، وممثل فرنسا المسيو جورج بيكو، اللذين عرضا نتائج محادثاتهما السرّية على روسيا القيصرية [1]، فوافقت عليها في مقابل اتفاق تعترف فيه بريطانيا وفرنسا بحقها في ضم مناطق معينة من آسيا الصغرى بعد الحرب. وقد عُقدت هذه الاتفاقية بين بريطانيا وفرنسا في الوقت الذي قطعت بريطانيا فيه للأقطار العربية عهودًا بالاستقلال لقاء قيام الشعوب العربية بمساندتها والوقوف إلى جانبها في الحرب العالمية الأولى، وأيضًا في الوقت الذي تبودلت فيه مراسلات " الشريف حسين . مكماهون " التي أدت إلى اتفاقية أخرى تعهدت فيها بريطانيا للعرب بمساندة استقلالهم بعد انتهاء الحرب وهزيمة تركيا وبموجب معاهدة سايْكس ـ بيكو، قسَّمت بريطانيا وفرنسا المشرق العربي . باستثناء شبه الجزيرة العربية . إلى خمس مناطق هي: السواحل اللبنانية والسورية وهذه أُعطيت لفرنسا، والعراق أُعطي لبريطانيا. وبالنسبة لفلسطين فقد اتُّفق على إنشاء إدارة دولية فيها، لكن ثبت أن التدويل كان مجرد خطوة أولى تبعتها خطوة وعد بلفور ثم الانتداب البريطاني فيما بعد. أما المنطقتان الرابعة والخامسة، فقد اتفقت بريطانيا وفرنسا على الاعتراف بدولة أو حلف دول عربية مستقلة برئاسة رئيس عربي فيهما على أن يكون لفرنسا في إحدى المنطقتين (المنطقة الداخلية السورية) حق الأولوية في المشاريع والقروض المحلية والانفراد بتقديم المستشارين والموظفين. وكذلك الأمر بالنسبة لبريطانيا في المنطقة الداخلية العراقية.[2]

---

[1] - Yaroslav Trofimov , " A map attached to the secret Sykes-Picot agreement of 1916 divvied up the Middle East between Britain and France. Photo: The National Archives of the UK ", www.wsj.com ، 25-10-2015, 10:17 .

[2] – الموسوعة العربية العالمية ، " مادة : سايكس بيكو ، معاهدة " ، مرجع سابق .

وتعتبر هذه الإتفاقية إحدى الإتفاقيات المفصلية في تاريخ العالم ككل والعالم الإسلامي على وجه الخصوص وذلك لما خلفته من تداعيات أبرزها دخول الأقطار العربية لموجة من الإستدمار من جهة و انبثاق عدة أطروحات تفتيتية أخرى أبرزها : وعد بلفور وهو وثيقة حكومية بريطانية تبنت إقامة وطن قوميّ لليهود في فلسطين. أصدر الوثيقة وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور عام 1917م و تزامن ذلك مع بداية تقسيم المنطقة بين كل من بريطانيا وفرنسا وبالاستعانة بالغفلة التي كانت تعرفها المنطقة والتي ساهمت مع بريطانيا وفرنسا في إعلان الحرب على الدولة العثمانية و التي كانت تتفكك من الداخل ومن أعلى المستويات كل هذه التراكمات و أسباب أخرى ترتب عنها إلغاء الخلافة و وتغيير خارطة المنطقة العربية فعليا .

المطلب الثاني : أبرز الأطروحات التقسيمية من الحرب العالمية الثانية حتى بداية الألفية :

أولا- وثيقة " برنارد لويس " نموذج (أ) و(ب) :

أ- أصل الوثيقة (أ) و (ب):

تعتبر الوثيقة (أ)[1] وبما تضمه من خرائط من أكثر الوثائق التفكيكية لمنطقة " الشرق الأوسط" إنتشارا وتداولا على المستوى الإعلامي لكن المشكلة الأساسية في هذه الوثيقة أن هناك من المفكرين من يعتبرها مجرد وثيقة ذات خرائط غير واقعية ولعل ذلك يعود إلى أن أغلب – إن لم نقل جميع- الصحف والمواقع والمجلات و مختلف الوسائل الإعلامية تكاد تنقل هذه الوثيقة بشكل حرفي – وبنفس الترجمة – من نفس المصدر وفي العديد من الأحيان لا تتطرق إلى المصدر الأساسي لهذه الوثيقة لكن بعد بحث وتصفح لعدة مصادر إعلامية أشارت لهذه الوثيقة نجد أن أكثرها يشير إلى أن هذه الوثيقة طرحت من قبل : مجلة "Executive Researches Projects" " والتابعة – حسب هذه المصادر- لوزارة الدفاع الأمريكية ومن المصادر من ذكر أن هذه المجلة قد أعادت نشرت هذه الوثيقة في جويلية 2003 وذلك كما ينقل : حكمت فاكه[2] في (شؤون سياسية) عدد : جانفي 2008 ، أما على المستوى العربي فكما ينقل الهويريني أن " جريدة الأهرام " هي أول من نشر هذا المخطط وذلك في 7-8- 1987 بعنوان : ((أحداث الهرم الأخير .. الهدف والمخطط والنذير)) [3] ، لكن الغريب في الأمر أنه بعد البحث سنجد خريطة أخرى "لبرنارد لويس" – والتي دعوتها بالوثيقة (ب)- والتي طرحت في نفس الحقبة ومع اختلاف جوهري خاصة في ما يتعلق

---

1 – حيث سيتم معالجة وثيقتين في هذا السياق تحملان عدة نقاط اتفاق جوهرية وتم الرمز للوثيقة الأولى بـ (أ) و (ب) .

2 – حكمت فاكه ،" تفتيت العرب ...بين أفكار برنارد لويس وعوديد نيون! " ، خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها الى التنفيذ – القسم الثاني – ، د.ب .ن : مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية ، ماي 2011، ص 29 .

3 – وليد الهويريني ، المرجع السابق ، ص 72.

بخريطة كل من " مصر و السعودية " بالنسبة للخريطة (أ) حيث تشير هذه الأخيرة على تفتيت الكيان الحدودي المصري وذلك بتقسيمه لعدة دويلات رغم أن الحقبة التي ظهرت فيها الخريطة تزامنت مع توقيع إتفاقية " كامب ديفد " والتي أعادت لمصر حدودها التاريخية – مع ما تتضمنه من المعاهدة من تنازلات خطيرة بينما الخريطة (ب) تبدو أكثر عقلانية إذ تبدو فيها مصر قريبة من حدودها الحالية ، لكن الإختلاف الجوهري بين الوثيقتين يعود بالأساس إلى مصدر كل منهما ، فالأولى وبعد بحث مضني لا نجد لها في المصادر الأجنبية – بتلك الصورة التقسيمية المتداولة عربيا– أي أثر ، وإن وجدت إشارات تثبت وجود مخطط برنارد لويس التقسيمي في حقبة نهاية السبعينيات أما الخريطة (ب) فنجدها قد طرحت من طرف مجلة " EXECUTIVE INTELLIGENCE REVIEW " عدد 9 – 15 جانفي 1979 [1]، حيث تضمن هذا العدد من المجلة – والمعروفة بمعارضتها للعديد من توجهات الحكومات الغربية – مخططا تقسيميا للعديد من الدول العربية وخاصة في "شبه الجزيرة العربية " بينما استثنى من ذلك منطقة المغرب العربي والحقيقة أن الخريطة الثانية تبدو أقرب للمستجدات التي كانت مطروحة في الساحة العربية في ذلك الوقت خاصة في ما يتعلق بالدول المشار لها بإمكانية التشظي والتي كانت تشهد أحداثا خطيرة على غرار إيران والتي شهدت تغير راديكالي في الحكم و كل من فلسطين وسوريا ولبنان و العراق والتي كانت تعاني أزمات حادة ومفصلية ، وحتى تتضح الصورة أكثر سيتم التطرق لكل الوثيقة (أ) و (ب) ضمن هذا البحث وذلك حتى تكون لدينا صورة واضحة للمخطط الأكثر واقعية ومسايرة لأحداث تلك الفترة الزمنية .

ب– محتوى الوثيقة (أ) (الأكثر تداولا إعلاميا):

يعتبر " برنارد لويس " من أكثر المستشرقين البريطانيين – ذوو الفكر الصهيوني– إنتاجا فكريا حول العالم الإسلامي ومما جعل من التعامل مع وثيقة – أمرا ينبغي له التدقيق – أن هناك أكثر من أطروحة تفكيكية طرحها هذا المستشرق ، ضف إلى ذلك أن هذا المستشرق يعتبر من أبرز منتسبي مراكز الدراسات في الولايات المتحدة والخرائط التالية تمثل أحد تلك الأطروحات التي طرحها "برنارد لويس " والتي ظهرت بشكل بارز في بداية الثمانينيات[2]، وتعتبر هاته الخرائط كمشروع لتفكيك " الوحدة الدستورية " لمجموعة

---

1 – Robert Dreyfuss ," Europe races to stop the Crash of 79 Iron crisis focus for Britain's 'New Dark Ages' policy" , EXECUTIVE INTELLIGENCE REVIEW , Vol. VI, No.1 , ەJau. 9·Jau. 15, 1979 , p 10.

2 – علما أن الباحث ليجد صعوبة في التوفيق بين الوثائق المطروحة في نفس الحقبة ولعل ذلك يرتبط بشكل أساسي في قلة من تناولوا هاته الوثائق – من الباحثين العرب– بشكل علمي ودقيق .

الدول العربي والإسلامية ، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات [1] والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية ، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه ، تشمل جميع الدول العربية – باستثناء دولتين فقط– ، وفي عام 1983 وافق الكونغرس الأمريكي في جلسة سرية على مشروع " برنارد لويس" ، وبذلك تم تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الإستراتيجية لسنوات مقبلة .[2]

1- قسم دويلات ما وراء النهر **(الدول الإسلامية بآسيا الوسطى):**[3]

وتقسم إلى إلى عشرة كيانات عرقية ضعيفة

1 - كردستان.
2 - أذربيجان.
3 - تركستان.
4 - عربستان.
5- إيرانستان (ما بقي من إيران بعد التقسيم).
6-خوزستان.
7 - بلوشستان.
8 - أفغانستان(ما بقي منها بعد التقسيم)
9 - باكستان(ما بقي منها بعد التقسيم) 10 - كشمير.

2-المشرق العربي : منطقة العراق وسوريا [4]

حيث يفكك العراق على أسس عرقية ودينية ومذهبية على النحو الذي حدث في سوريا في عهد العثمانيين.

ثلاث دويلات :

1 - دويلة شيعية في الجنوب حول البصرة.
2 - دويلة سنية في وسط العراق حول بغداد.
3 - دويلة كردية في الشمال والشمال

---

1 – وليد الهويريني ، المرجع السابق ، ص71

2 – المرجع نفسه ، ص 73

3 – فتحي شهاب الدين ، "خطط برنارد لويس لتفتيت العالم الإسلامي" ، خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها الى التنفيذ – القسم الثاني – ، مرجع سابق ، ص 12 .

4 – المرجع نفسه ،ص 11 .

الشرقي حول الموصل (كردستان) تقوم على أجزاء من الأراضي العراقية والإيرانية والسورية والتركية والسوفيتية (سابقًا)

أما **سوريا** فيتم تقسيمها إلى أقاليم متمايزة عرقيا أو دينيا أو مذهبيا إلى اربع دويلات[1]

1 - دولة نصيرية شيعية (على امتداد الشاطئ) ، 2 - دولة سنية في منطقة حلب. 3 - دولة سنية حول دمشق.

4 - دولة الدروز في الجولان ولبنان) الأراضي الجنوبية السورية وشرق الأردن والأراضي اللبنانية .

- **(لبنان)** :

يتم تقسيم لبنان إلى ثمانية كانتونات عرقية ومذهبية ودينية :

1 - دويلة سنية في الشمال (عاصمتها طرابلس).
2 - دويلة مارونية شمالاً (عاصمتها جونيه)
3 - دويلة سهل البقاع العلوية (عاصمتها بعلبك) خاضعة للنفوذ السوري شرق لبنان.
4 - بيروت الدولية (الدولة)
5- كانتون فلسطيني حول صيدا وحتى نهر الليطاني تسيطر عليه منظمة التحرير الفلسطينية(م.ت.ف)
6 - كانتون كتائبي في الجنوب والتي تشمل نصارى ونصف مليون من الشيعة.
7 - دويلة درزية (في أجزاء من الأراضي اللبنانية والسورية والفلسطينية المحتلة)8- كانتون مسيحي تحت النفوذ " الإسرائيلي".

- **تركيا :** يتم إنتزاع جزء منها وضمه للدولة الكردية المزمع إقامتها في العراق

- **الأردن وفلسطين :** فتلغى الأردن و تنقل السلطة للفلسطينين ، إذ أن فلسطين يتم احتلالها بالكامل .[2]

- **منطقة شبه الجزيرة العربية و(الخليج):**[3]

إلغاء الكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان واليمن والإمارات العربية من الخارطة ومحو وجودها الدستوري بحيث تتضمن شبه الجزيرة والخليج ثلاث دويلات فقط.

1 - دويلة الأحساء الشيعية : وتضم الكويت والإمارات وقطر وعمان والبحرين 2 - دويلة نجد السنية.
3- دويلة الحجاز السنية.

---

1 – فتحي شهاب الدين ، "خطط برنارد لويس لتفتيت العالم الإسلامي" ، خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها الى التنفيذ – القسم الثاني – ، مرجع سابق ، ص 12 .

2 – المرجع نفسه ، ص 13 ، بتصرف .

3 – المرجع نفسه ، ص11 .

3 ـ منطقة شمال إفريقيا :

- مصر: تقسم إلى اربع دويلات :

1 - سيناء وشرق الدلتا:تحت النفوذ اليهودي (ليتحقق حلم اليهود من النيل إلى الفرات).

2 - الدولة النصرانية: عاصمتها الإسكندرية، من جنوب بني سويف حتى جنوب أسيوط واتسعت غربا لتضم الفيوم وتمتد في خط صحراوي عبر وادي النطرون ليربط هذه المنطقة بالإسكندرية، وقد اتسعت لتضم أيضا جزءًا من المنطقة الساحلية الممتدة حتى مرسى مطروح.

3 - دولة النوبة: المتكاملة مع الأراضي الشمالية السودانية عاصمتها أسوان، تربط الجزء الجنوبي الممتد من صعيد مصر حتى شمال السودان باسم بلاد النوبة بمنطقة الصحراء الكبرى لتلتحم مع دولة البربر التي سوف تمتد من جنوب المغرب حتى البحر الأحمر.[1]

4 - مصر الإسلامية: عاصمتها القاهرة الجزء المتبقي من مصر، يراد لها أن تكون أيضا تحت النفوذ الإسرائيلي (حيث تدخل في نطاق "إسرائيل الكبرى" التي يطمع اليهود في إنشائها) .

- **السودان:** ويقسم إلى :1 - دويلة النوبة :المتكاملة مع دويلة النوبة في الأراضي المصرية التي عاصمتها أسوان.

2 - دويلة الشمال السوداني الإسلامي: 3 - دويلة الجنوب السوداني النصراني : والتي تم فصلها .

4 - دارفور : والمؤامرات مستمرة لفصلها عن السودان بعد الجنوب مباشرة .

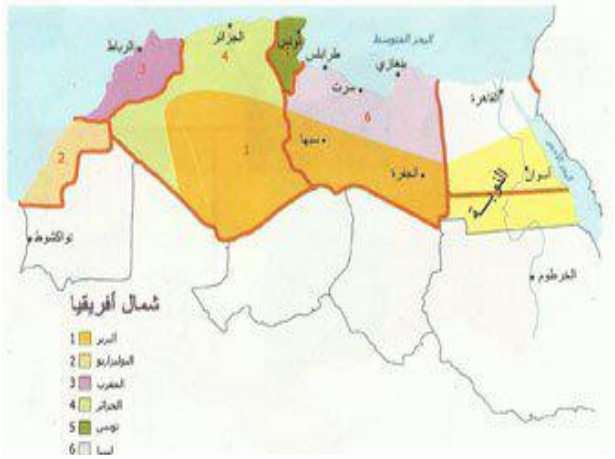

– ليبيا والجزائر والمغرب :

تفكيك ليبيا والجزائر والمغرب يستهدف إقامة:

1 - دولة البربر :على امتداد دويلة النوبة بمصر والسودان.

2 - دويلة " البوليساريو " (*)

3 - الباقي دويلات المغرب والجزائر وتونس وليبيا.[3]

---

1 – فتحي شهاب الدين ، "خطط برنارد لويس لتفتيت العالم الإسلامي" ، خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها الى التنفيذ – القسم الثاني – ، مرجع سابق ص 9 – 10.

(*) – أسماء الدول أو الكنتونات الجديدة عبارة عن وصف أولي تعبر بالأساس عن الجهة المؤسسة لهاته الكيانات السياسية الجديدة .

3 - المرجع نفسه ،ص 10.

ب – 2 *محتوى الوثيقة* (ب) :

في 9 جانفي 1979 طرحت مجلة " EXECUTIVE INTELLIGENCE REVIEW " مقالا بعنوان رئيسي " سباقات أوروبا لوقف تحطم 79 " حيث تناول المقال مخططا تقسيميا لمنطقة " الشرق الأوسط " للمستشرق القريب من اللوبي الصهيوني– "برنارد لويس" ولعل المقال قد ركز بالتحديد على الثورة الإيرانية حيث تزامن المقال مع ذروة الأزمة الإيرانية أين انتهت بمغادرة شاه إيران للبلد في جانفي 1979 ، الأمر الملاحظ أن المقال تضمن خريطة تقسيمية للمنطقة إرتبطت بالأساس بالأحداث التي كانت تجري على الساحة " الشرق أوسطية " واعتمدت عليها بشكل بارز ثم أردفت المجلة هذا المقال بحوار سريع " خاص بالمجلة " مع " برنارد لويس" صاحب المخطط التقسيمي وثلاث مفكرين آخرين وبمقال آخر يتناول الأزمات التي مرت بها المنطقة في تلك الفترة .

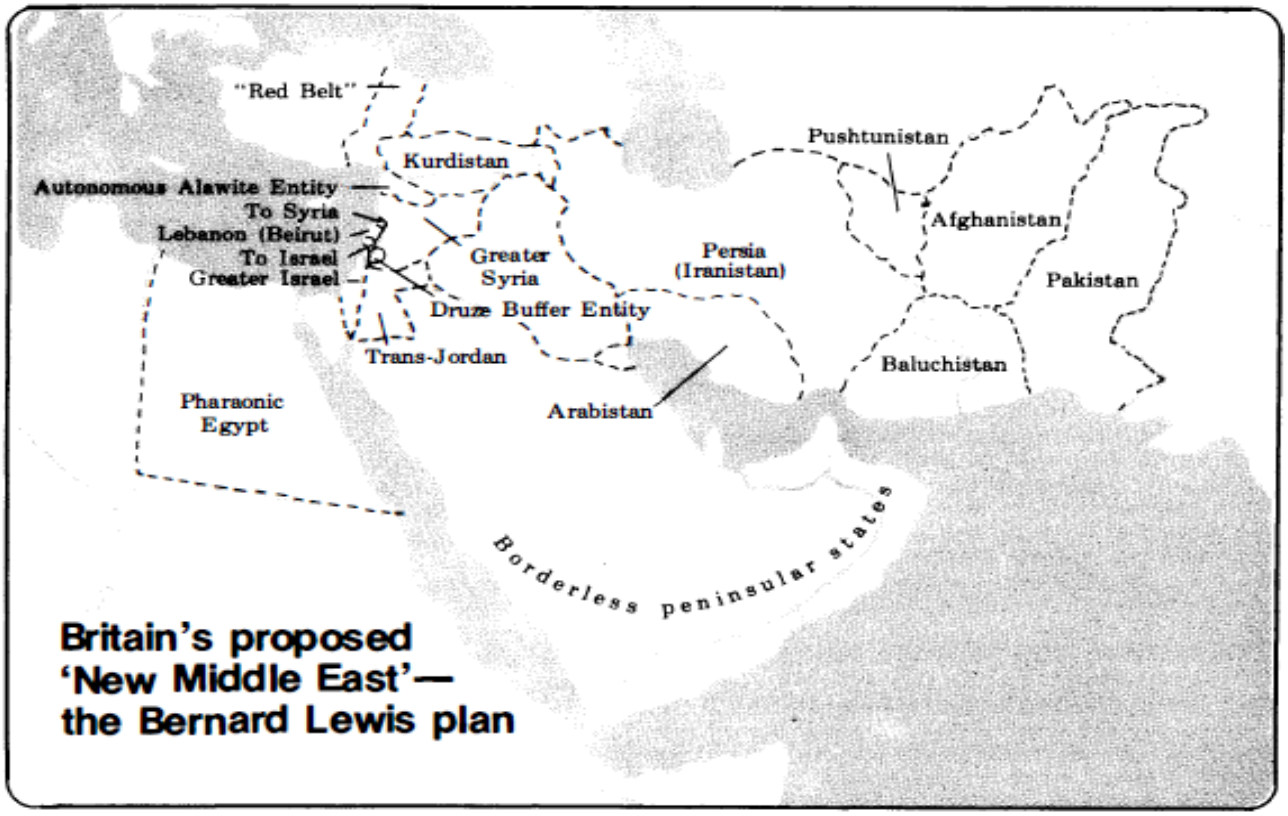

الخريطة التقسيمية لبرنارد لويس في 1979 حسب مجلة : " EXECUTIVE INTELLIGENCE REVIEW " [1]

[1] – Robert Dreyfuss , opcit, p 9 .

أبرز التغيرات الجيوسياسية التي تطرحها الوثيقة (ب):

أ – منطقة آسيا الوسطى والصغرى :

حيث ستتولد عدة دول جديدة وهي : بشتونستان[1]، بلوشستان ، إيرانستان ، عربستان ، دولة (إقليم الأحواز سابقا) ، هذه الكيانات الجديدة ستتولد إنطلاقا من الدول التالية : باكستان ، أفغانستان ، إيران.

ب – منطقة الشام وتركيا :

بالنسبة لتركيا فنلاحظ أنه سيتولد منها : دولة " كردستان " والتي ربما ستقتطع أيضا من سوريا والعراق كما دلت الخريطة على ما يسمى بـ : الحزام الأحمر "red belt"[2] ضمن الكيان التركي ، كما تتضمن الخريطة ولادة دولة خاصة بالطائفة " النصيرية الشيعية " – الطائفة العلوية حسب ما أطلقته عليها السلطات الفرنسية أثناء الفترة الإستدمارية – كما تتضمن نفس المنطقة ولادة كيان " درزي " ، وتقلص الدولة اللبنانية بشكل كبير ، وهذا لحساب " إسرائيل الكبرى " و التي ستبتلع أيضا باقي كل فلسطين

ج– منطقة شمال إفريقيا :

إقتصرت الخريطة على تناول الدولة المصرية فقط حيث أضافت لها مناطق أخرى وهي تتدرج بالعموم ضمن إتفاقية "كامب ديفيد" التي كانت حديثة النشأة آنذاك وأطلقت عليها اسم " مصر الفرعونية " نسبة للحدود التاريخية للدولة المصرية ، ولو أن هذه التسمية غير دقيقة تاريخيا .

– ملاحظات عامة حول الوثيقة (أ) و(ب) :

– من أبرز الملاحظات التي تبدو لأول وهلة أن الوثيقة (أ)تناولت منطقة " الشرق الاوسط " بشكل موسع مقارنة بالأطروحات المتداولة في تلك الحقبة ولعل ذلك يبرز في إدخال عدة " الدول الإسلامية المستقلة " عن الإتحاد السوفيتي من جهة و دول المغرب العربي من جهة أخرى في حين إقتصرت الوثيقة (ب) على كل من : باكستان وأفغانستان و إيران .

– هناك عدة دول لم تتناولها الوثيقة (أ)على غرار كل من : موريتانيا ، تونس ، المغرب ، بينما الوثيقة (ب) إقتصرت على المناطق التي كانت تشهد نزاعات عنيفة في تلك الفترة فقط واستثنت دول المغرب العربي من التقسيم .

– نلاحظ بشكل واضح "ردائة " الدقة الجغرافية والحدودية لبلدان المنطقة لكلا الوثيقتين و الوثيقة (ب) كانت

[1] – أي أن الدولة مبنية على أساس القومية البشتونية وليس معنى ذلك أنها ستحمل هذا الإسم والأمر نفسه بالنسبة لباقي الدول " المتخيلة " .

[2] – ربما يرمي هذا المصطلح إلى المكانة الجيوسياسية لهذه المنطقة بالنسبة " للمعسكرين الأمريكي و السوفيتي " .

الأسوأ وكأنها " تقسيم طفولي " لخريطة ما ، وهذا ما يؤثر في مدى مصداقية كل من الوثيقتين اللتان تتناولا موضوعا حساسا جدا ، يفترض فيه الدقة البالغة ، وهذا لا يعني عدم وجود الوثيقة أصلا وذلك لتعدد المصادر التي أشارت " للوثيقة التقسيمية لبرنارد لويس " رغم عدم إدراج هاته المصادر لوثيقة "لويس" أو شرحها ، ونستطيع القول أن كلا الوثيقتان تعبران عن وثيقة واحدة ويرجع الإختلاف بينهما كما رأينا إلى وجود تضارب بين المصادر العربية و الأجنبية ، ومما يدل على وجود هاته الوثيقة "عموما " :

– أن الوثيقة جاءت في ظرف سياسي عالمي خاص يتمثل في الإستقطاب الحاد لدول العالم – وخاصة دول العالم العربي– من طرف المعسكرين الغربي والشرقي ، خاصة إيران والتي كانت مسرحا بارزا للعديد من الأحداث المتسارعة في نفس الفترة – التي ظهرت فيها هاته الوثيقة– حيث ارتبطت المنطقة بكل مصالح الإتحاد السوفيتي – الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا وبالخصوص فرنسا الداعمة للثوار .

– الوثيقة طُرحت بعيد إتفاق " كامب ديفيد " وهو ما يرجح لنا مصداقية – الوثيقة (ب) – و التي كانت أقرب للوقائع التاريخية مقارنة مع الوثيقة (أ) التي رسمت سيناريو معاكسا تماما لما آلت إليه أوضاع الدولة المصرية .

– من أبرز مميزات هاته الوثيقة التركيز على العامل : العرقي – الطائفي في تقسيم الوحدة الجغرافية لدول المنطقة من جهة ، وحل الصراعات الموجودة في المنطقة عن طريق البتر بدل الوحدة ومن جهة أخرى تضخيم مناطق نفوذ الأقلية الواحدة ، وذلك نظرا لأن تلك الحقبة التاريخية للمنطقة عرفت عدة أحداث إرتبطت بالجانب العرقي أو المذهبي أو العقائدي أو الأيديولوجي فتركيا كانت تعاني من مشاكل حادة و العراق كانت على وشك حرب لمدة ثماني سنوات مع إيران والتي كانت – أصلا– تعاني داخليا ارتدادات الثورة ، أما لبنان فلم تتعافى بعد من الحرب الأهلية والتي تعرضت بعد عامين فقط من الإجتياح من طرف" الإحتلال الصهيوني" في الفترة نفسها التي كانت فلسطين تشهد ما أطلق عليه " الإنتفاضة الأولى" أما أفغنستان فكانت لازالت على وقع الإنقلاب العسكري الذي قاده اليساريون و ما لبث أن تطور الوضع إلى إجتياح روسي في أواخر 1979 .

– نلاحظ الدور المميز الذي يراد أن تلعبه العديد من المنظمات المعروفة في المنطقة على غرار منظمة التحرير الفلسطينية ، التكتلات الكردية ،الأحزاب اللبنانية ، حزب البعث السوري و العراقي .. إلخ.

– من الملاحظات البارزة التي نلحظها في الوثيقة (ب) عدم تطرقها لعدة قضايا بارزة في الساحة على غرار السودان والذي كان يحمل – بذور التقسيم – منذ تلك الحقبة ، أو الصراع الباكستاني الهندي والذي كان مطروحا أيضا وهو ما يجعل من الوثيقة مبنية على أسس أخرى ربما كانت أعمق من هذا بكثير وهو ما نجد إشارة له في التحليلات المصاحبة للوثيقة ، ورغم ذلك اشتركت كل من الوثيقتين (أ) و(ب) في عدة نقاط على غرار : نشوء دويلة كردية ، درزية ، نصيرية ، عربستان – الأحواز– ، بلوشستان ، و ما يسمى

بـ " إسرائيل الكبرى " ، إلغاء الدولة الفلسطينية ، بتر أجزاء من إيران ، وهو ما يجعلنا نرجح فرضية أن كلا الوثيقتين عبارة عن وثيقة واحدة " لتقسيم الشرق الأوسط " ، حيث ركزت هذه الوثيقة بالأساس على منطقة الهلال الخصيب و شرق الجزيرة العربية و تزامن ذلك مع بروز عدة أزمات مفصلية في المنطقة المستهدفة نفسها وهو ما يؤكد أن تلك الأحداث كانت كعامل هام لـ " لويس " في بنائه لهذه الخريطة الإفتراضية .

ثانيا– وثيقة " عوديد ينون للإسرائيل الكبرى " :

أ– أصل الوثيقة :

عرفت الأطروحات " الصهيونية " حول المنطقة العربية إنتعاشا وبشكل مميز في حقبة السبعينات والثمانينات ولعل من أبرزها أطروحة " عوديد ينون " والتي تعتمد على مبنيين أساسين لبقاء " إسرائيل " :

أولا : أن تصبح ذات سلطة إقليمية إمبراطورية .

ثانيا : لابد من تقسيم المنطقة برمتها إلى دويلات صغيرة و حل جميع الدول العربية القائمة ، وذلك بالإعتماد على عامل التكوين العرقي أو الطائفي لكل دولة .

و أصل الوثيقة يعود إلى مقال نشره الصحفي الصهيوني " أودد ينون " في مجلة " كيفونيم " (إتجاهات) وهي المجلة التي تعتبر لسان حال إدارة شؤون الإعلام في المنظمة الصهيونية العالمية وقد نشر المقال بداية الثمانينات وبالضبط في فبراير 1982 تحت عنوان " إستراتيجية لإسرائيل في الثمانينات " وللعلم فإن " أودد ينون " يعتبر كصحفي صهيوني عمل في وزراة الخارجية " للكيان الصهيوني " كما ويعتبر من المقربين لمراكز الدراسات وصنع القرار " للكيان الصهيوني " ويعبر المقال الذي كتبه عن النظرة الحقيقية للإدارة الصهيونية المحتلة لفلسطين ، علما أن المقال تم ترجمته للإنجليزية من طرف

" إسرائيل شاحاك " أستاذ بالجامعة العبرية بالقدس والنسخة التي أُعتمد عليها في هذا البحث ، هي النسخة التي قامت بنشرها " الرابطة العربية الأمريكية لخريجي الجامعة بماساشوستس" في 1982 [1] .

ب – *محتوى الوثيقة* :

ليست المرة الأولى التي يتم فيها طرح فكرة " دولة إسرائيل الكبرى " فهي فكرة صهيونية متجذرة إنطلاقا من المعتقدات الدينية الخاصة بفئة كبيرة من اليهود – إذا ما استثنينا البعض والذين لا يقلون خطورة عن باقي اليهود – و التي قد طرحت وبشكل علني من قبل " تيودور هرتزل " و "الربي فيتشمان " و منذ إعلان قيام " الكيان الصهيوني " إلى الأن و الفكرة نفسها مع تغير شكلي في اللاعبين الدوليين من جهة وأوضاع المنطقة من جهة أخرى ؛

1 – Oded Yinon's , opcit , P 2 .

هذا و نجد أن " ينون " في أطروحته يقدم عرضا – حسب رأيه – لما تعانيه الدول العربية من أزمات ولعل الملفت للإنتباه أن " ينون " تطرق بشكل ملاحظ إلى العلاقات الجزائرية المغربية من جهة و التكوين العرقي في الجزائر مضخما من الأحداث التي كانت تمر بها الجزائر في تلك الحقبة وواصفا إياها " بحرب أهلية بين شعبين "[1] – وهي المغالطة المقصودة والمخالفة للواقع – ، هذا ونجد أن الكاتب يستمر في التطرق لأوضاع دول المنطقة مركزا على مناطق ودول معينة بشكل واضح والتي تشكل بالأساس "أرض الميعاد " حسب المعتقد اليهودي السائد وتمتد هاته المنطقة من العراق إلى مصر ، وهي تمثل بذلك البؤرة الأساسية لظهور " الدويلات الجديدة " ، والأمر يتعلق بكل من : العراق والذي يحمل بوادر الإنقسام إلى ثلاث دول : سنية ، و شيعية ، و كردية في الشمال علما أن الكاتب أولى إهتماما خاصا بالعراق والتي اعتبر تفككها أكثر أهمية من سوريا ذات النخبة الحاكمة النصيرية ، والتي تمثل المكون النصيري ذو الـ 12 % في حين أن الغالبية سنية بالإضافة للأقلية الدرزية وهو ما يجعل من سوريا تحمل بذور التفكك – هي الأخرى – لعدة دول (قد تتعدى الخمس دول)، أما لبنان والتي كانت تعيش صراعا خطيرا بين الميليشيات تحمل بوادر التفكك لخمس دول وذلك تبعا للميليشيات و الحركات – الخمس الرئيسية – المتصارعة على الساحة ، أما الأردن فيرى الكاتب أنها آيلة للزوال لتصبح دولة للفلسطينيين وبالتالي تحييد " القضية الفلسطينية " حسب الكاتب ، أما بالنسبة لدول الخليج فحسب الكاتب هي دول آيلة " للتفكك و الإضمحلال " أما بالنسبة لمصر فيرى الكاتب أنه لابد من العودة للوضع الذي كان قبل ارجاع سيناء للخارطة المصرية ومما سيساعد على ذلك وجود الأقلية النصرانية والتي تعتبر كعامل تفكك مستقبلي للدولة المصرية كما يعتبر أن السودان من أكثر الدول العربية القابلة للتفكك ثم يبتعد قليلا إلى أفغانستان والتي تشكل فيها نسبة الأقلية الشيعية نسبة معتبرة مقارنة بالأقليات الأخرى ونفس الشيئ بالنسبة لباكستان والتي يشكل فيها الشيعة حسب الكاتب 15 % مما يهدد وجود الدولة في حد ذاتها و إذا واصلنا قراءة أطروحة " ينون " نجده يضع صورة خاصة للمنطقة حيث أن "هذه الصورة الوطنية للأقليات العرقية التي تمتد من المغرب إلى الهند ومن الصومال إلى تركيا يشير إلى غياب الاستقرار وانحطاط سريع في المنطقة بأسرها"[2] ،

هذا و لتحقيق الأهداف السابقة الذكر– حسب " ينون "– لابد من تحقيق الأهداف الإستراتيجية على المستوى الداخلي أولا وذلك من خلال عنصري التحول الهيكيلي السياسي والاقتصادي كما أن الخطة هذا الأخير تعتمد كذلك التحول من الإقتصاد المركزي إلى الإقتصاد التي تشارك فيه الحكومة على نطاق واسع وإلى سوق مفتوحة وكذلك تعتمد على دافعي الضرائب الأمريكيين بصفة خاصة .

---

[1] – المعروف أن أحداث منطقة القبائل في تلك الحقبة رتبطت بمسائل لا علاقة لها بصراع بين شعبين وهو الأمر الذي تدندن حوله أطراف خارجية بشكل مستمر و لعل المقال التالي أبرز مثال على ذلك ، وعليه فالحرب الأهلية التي تحدث عنها الكاتب فتمت في مخيلته الواسعة فقط .

2 – Oded Yinon's , opcit , P 9 .

ثالثا – أطروحة شيمون بيريز

أ- أصل الوثيقة :

تعود أطروحة " شيمون بيريز " إلى كتاب أصدره بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 بعنوان " شرق أوسط جديد" حيث أصدره في عام1993م [1]، والذي عرض فيه رؤيته المستلهمة من المشروع الأوروبي في التعاون والوحدة، والمبنية على أولوية المدخل الاقتصادي على السياسي، بحيث يكون التعاون الاقتصادي مدخلا لوضع خاص وجديد لـ "الشرق الأوسط" ، باعتبار أن التعاون سيؤدي إلى زيادة " التفاهم " – أي التطبيع – وبالتالي إلى الاستقرار السياسي في المنطقة وذلك باندماج "إسرائيل" حسبه . كما يرى أنه ينبغي إنشاء سوقاً مشتركة ترتكز على : الاستقرار السياسي، وتحسين الظروف المعيشية من خلال تنمية – تكون موجهة طبعا – ، و المشاركتية التي تعتمد بشكل كبير على المعونات الخارجية. [2]

ب- ***محتوى الوثيقة*:**

يهدف "المشروع الشرق أوسطى الجديد " الذي طرحه " بيريز " إلى دمج "الكيان الصهيوني" في المنطقة التي لفظتها، وفي ظروف تتيح لها مركزاً متميزاً على حساب العرب. فتحقيق تسوية سلمية لا يقود بالضرورة إلى علاقات طبيعية وتفاعل إقليمي، ما لم تقترن هذه التسوية بترتيبات معينة ، فالتسوية في ذاتها لا تضمن تعاوناً إقليمياً واسعاً، كما ثبت من تجربة " السلام " المصري " الإسرائيلي "، لأنها لا تكفل مصالح متبادلة، حيث يظل جوهر المشكلة هو وجود هذا " الكيان " نفسه، بتكوينه العنصري والعقدي الخاص من جهة وأهدافه التوسعية وتهديده للعالم الإسلامي – على وجه الخصوص– ، وخاصة في ظل تأييد الدول الغربية الكبرى له لها في ذلك. [3] ومن الأهداف التي يسعى لها المشروع " الشرق أوسطي الجديد " طمس هوية المنطقة، ونزع الخصوصية العربية والإسلامية بصفة خاصة ، وبالتالي تصبح محيطاً جغرافياً لا علاقة له بشعوبه ، في صورة خريطة لا تصلح سوى لاستيعاب الحضور " اليهودي المنشود "[4] وطموحاته وأطماعه. كما إنها لا تخلو من افتعال حتى على الصعيد الجغرافي نفسه، حيث تسعى إسرائيل إلى إعادة تركيب المنطقة تبعاً لهواها ومصالحها، فتستبعد دولاً وتضيف أخرى.[5]

---

[1] – علما أن "بيريز "كتب مقالا يعتبر تمهيديا لهذا المشروع وذلك في إحدى المجلات التابعة لأحد أشهر مراكز الدراسات في الولايات المتحدة والأمر يتعلق بمجلة "شؤون خارجية " ، التابع لمركز دارسات "مجلس العلاقات الخارجية " ،

See : Shimon Peres , "A Strategy for Peace in the Middle East" , Foreign Affairs , USA :Council on Foreign Relations, Vol 58, No 4 (Spring, 1980), pp. 887-901.

[2] – علي الشرعة، المرجع السابق ، ص 141 .

[3] – المرجع نفسه، 144 ، 145 .

[4] – وهو مطلب العلمانيين و عموم اليهود على حد سواء ، بل هو ما تطالب به الحكومة الحالية .

[5] – المرجع نفسه، 145 .

ومعنى ذلك، أن هذا المشروع لا يبقى على خصوصية تاريخية، ولا جغرافية للمنطقة. ومن مؤشرات ذلك أن السوق الشرق أوسطية المقترحة سوف تشمل " إسرائيل " حسب " بيريز "، والضفة الغربية، وغزة، والأردن، قبل أن تدخل فيها مصر، أو لبنان، أو سوريا، وهذه الدول الثلاث الأخيرة قد تدخل في تعاون مع إسرائيل قبل أن تدخل فيها دول المشرق العربي الأخرى[1] ، أما دول المغرب العربي فتكتمل قصتها ضمن المشروع " الأورو – متوسطي" بين المغرب العربي وأوروبا .

وعموما بنى" شيمون بيرز "رؤيته لمشروع الشرق الأوسط الجديد وفقا لما طرحه في كتابه تحت نفس العنوان، باعتبار" إسرائيل " هي قلب هذا المشروع وهي العقل المدبر الذي سيتولى عملية تنفيذه باعتبارها الأكثر تقدما، والتي يمكنها بواسطة الأفكار والتكنولوجيا والتقنية المتطورة، وفي ظل توفر الأموال اللازمة لذلك والتي تتمثل في الأموال العربية الناتجة عن تصدير النفط من دول الخليج، بالإضافة إلى اليد العاملة الرخيصة في كل من مصر وفلسطين فإنها سوف تستطيع أن تقيم تكتل اقتصادي تقضي به على مختلف أشكال اللاأمن وعدم الاستقرار بين العرب و"إسرائيل " في إطار سوق شرق أوسطية تجمع بين الدول العربية و" إسرائيل " – حسب " بيريز "– ، وذلك كما كان عليه الأمر في أوربا كما أن بناء سوق اقتصادية شرق أوسطية بقيادة " إسرائيل " باعتبارها الرأس المفكر والعقل المدبر مع المال واليد العاملة العربية، حسب " شيمون بيريز " سيكون الحل الأمثل لعدم الإستقرار الذي تشهده المنطقة، كما اقترح انضمام إسرائيل وتركيا[2] إلى جامعة الدول العربية وتحويل تسميتها إلى الجامعة الشرق أوسطية، وبذلك يمكن تطبيع العلاقات باسم الاعتماد المتبادل الذي سيكون بين " إسرائيل " وكل الدول العربية في منطقة "الشرق الأوسط" والتي ستكون الأطراف أو الأضلاع التي ستعتمد عليها إسرائيل، وقد عبر عن ذلك" شيمون بيرس "قائلا": إن السوق المقترحة تلعب فيها إسرائيل دورا مهما فهي العقل المدبر الذي يلعب الدور الرئيسي وبقية أضلاع المنظومة المتمثلة في الرأسمال الخليجي وعمالة مصرية وفلسطينية وتكنولوجيا أمريكية – إسرائيلية"، وهو ما يعني إيجاد "السلام" بين إسرائيل والفلسطينيين(العرب) عن طرق الاقتصاد [3].

---

[1] – علي الشرعة، المرجع السابق، ص 146.

[2] – حيث كانت – تركيا– آ ب ن ذاك أكثر من الان إلى الأطروحة الشرق أوسطية الجديدة .

[3] – مدني ليلى ، المرجع السابق ، ص 89 – 90

المبحث الثاني : "مشروع الشرق الأوسط الجديد " أبرز الأطروحات و الآليات

المطلب الأول : أبرز أطروحات "الشرق الأوسط " ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

أخذت أطروحات " الشرق الأوسط " بعدا آخر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث أخذت طابعا حديثا حيث تميزت بدقة المخططات ووضوح الطرح ذلك أنه تم الإعتماد في إنتاجها - وبشكل أساسي - على مراكز التخطيط الإستراتيجية الأمريكية فظهرت أطروحة "الشرق الأوسط الكبير" " The Greater Middle East" ثم عدل عنوان الأطروحة إلى " الشرق الأوسط الجديد " " The New Middle East " مع الحفاظ على نفس الروح ونفس الأسس ، ولعل أبرز ما يميز هذا التحول الجديد في أطروحات الشرق الأوسط أنها ارتبطت أساسا بالمصالح الأمريكية ، ثم ما لبثت الدول الغربية الكبرى أن دخلت في نفس الخط بل واستعملت نفس المصطلح ومن ذلك : مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا "Broader Middle East and North Africa " ، (التي تبنتها مجموعة الدول الثمانية G8) في قمتها بسي آيلاند Sea Island (عام 2004)، وسياسة الجوار الأوروبية ENP (الواردة في بيان) للمفوضية بمارس(آذار عام 2003)، ودخلت حيز التنفيذ مع خطة عمل سياسة الجوار التي تمت اعتباراً من عام 2005 في عدد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط[1]، علما أن أطروحات "الشرق الأوسط" الحديثة ارتكزت و بشكل أساسي على الدور الفعال الذي تضطلع به مراكز الدراسات الغربية إذ هي تمثل بالنسبة لمراكز صنع القرار الرسمية كمحركات فكر تعمل " وفق آلية المضخة " ، فمن جهة تقوم هذه المراكز بإنتاج الأفكار والمشاريع ومن جهة أخرى تقوم بتسويق مخرجات مراكز صنع القرار الرسمية وهي ما سيحاول هذا البحث إبرازه خلال الصفحات المتبقية ، حيث سنتناول أبرز الأطروحات التي تناولت " مشروع الشرق الأوسط الجديد " والتي تمت ضمن العملية التفاعلية بين مراكز الدراسات ومراكز صنع القرار الرسمية عبر الآلية السالفة الذكر .

أولا- مبادرة " الشرق الأوسط الكبير 2004 " ..ليست بداية فحسب :

أ - أصل الوثيقة :

في 1997 أسس أحد أهم المشاريع الذي يمثل بحق أحد أبرز التفاعلات المؤسسة لنوع فريد من مراكز الدراسات الفاعلة والضغطة على صانع القرار والذي كان لم يقتصر صداه على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بل تعدى إلى دول غربية أخرى ، ألا وهو مشروع "مشروع للقرن الأمريكي الجديد " " Progect for the new american century" والذي يعرف إختصارا بـ " PNAC " والذي أسس من مجموعة من المحافظين الجدد [2] (*) بدعم من صناعيين في قطاع السلاح مثل "لوكهيد " "Lockheed " " ومارتن " "martin" ولعل من أبرز مخرجات هذا المشروع "الحرب الوقائية " وهو ماتم تنفيذه ضد " العراق " ، ولعل جذور ذلك تعود لرسالة "البل كلنتون" في 1998 تعتبر كمخطط للسيطرة الأمريكية على العالم عبرتقمص "دور المحامي " والعمل على التغيير الجذري إزاء منظمة الأمم المتحدة وقلب نظام حكم صدام حسين [3] ، على كل حال لم يدم الوقت طويلا حتى أتى من تحمل مسؤولية تنفيذ الرسالة بحذافيرها وذلك في 20-11 – 2001 وذلك مع وصول "جورج بوش الإبن " إلى سدة الحكم حيث أصبح هذا الخطاب بواقعا ،

---

1 – سنان فلورنسا وآخرون ، الكتاب السنوي IE**Med** ، مرجع السابق ، ص 71 .

(*) – يتميز المحافظون الجدد بمقاربتهم القائمة على التدخل في السياسة الخارجية ، والتخلي عن مبادئ تقليص جهاز الدولة و تقليص النفقات الإجتماعية وهذا من الناحية التنظيمية ، أما من الناحية الفكرية فيتميز المحافظون الجدد بمواقفهم المنحازة إتجاه " اليهود " وتقاربهم مع اللوبي اليهودي ، ضف إلى ذلك الأفكار الخاصة والعدائية اتجاه العالم الإسلامي ، انظر : ستيفن بوشييه ومارتين رويو ، الرجع السابق ، ص 21 .

3 – ستيفن بوشييه ومارتين رويو ، الرجع السابق ، ص 20 .

فبعد عدة أيام فقط من البدء بممارسة صلاحياته أصدر الرئيس الجديد أمرا – سريا في تلك الفترة – يطلب فيه من الجيش أن يطور سيناريوهات لشن حرب على العراق [1] ؛

من هنا بدأ فصل جديد لخطي سير متوازيان : الخط الأول يمثل مشاريع مراكز الدراسات والخط الثاني يمثل مشاريع الشرق الأوسط الجديد والتي عرفت طريقها على أرض الواقع باحتلال العراق ، ولعل المشروع الأصل والذي يمثل كقاعدة " لمشاريع الشرق الأوسط الجديد " ما يسمى " بمبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير " والذي تم طرحه من قبل " جورج بوش " إلى مجموعة الثماني أين تبنتها هذه الأخيرة في قمتها بسي آيلاند والذي سبقته أصلا دراسة أصدرتها وكالة التنمية الأمريكية في الثمانينات دراسة وهي بعنوان(التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط)حيث شارك في إعدادها ثماني وزارات وعشرة مراكز بحوث هذه الدراسة أكدت على بعدين:

1- **البعد الجغرافي :**وهو الاعتراف بإسرائيل من قبل الدول العربية والإسلامية وتهيئة المناخ الملائم ليتم دمج إسرائيل في نظام إقليمي جديد، وبذلك يتم قيام بنية إقليمية تضم دول المشرق العربي إلى جانب إسرائيل وتركيا وإيران) .

2- **البعد الاقتصادي**: ويمكن تحقيقه من خلال تعاون اقتصادي إقليمي عبر ثلاث مراحل وهي :

أولاً :تنمية التعاون في مجالات علمية وتكنولوجية مع شق الطرق الإقليمية، وإقامة محطات للاتصال وبحث بدائل للطاقة إلى جانب السياحة والطب، وهذا هو المدى القصير.

ثانياً :البعد المتوسط أو المدى المتوسط و تطوير مصادر المياه بصفة أساسية من خلال مشروعات مختلفة، مثل البحر الميت وخليج العقبة، ونهر الأردن، والشاطئ الشرقي للبحر المتوسط، وشبه جزيرة سيناء

ثالثا : المرحلة طويلة الأجل وهي مرحلة تجاوز الابنية السياسية المتعارضة والمشكلات التي تعيق العلاقات و قبول الأمر الواقع [2] ، ولعل هذه الدراسة التي سبقت مشروع "الشرق الأوسط الكبير" بعقدين من الزمن تثبت العلاقة الوثيقة والقديمة و التي تربط هذا المشروع منذ بداياته الأولى و التي إزدادت علاقتها وثاقة بصانع القرار الغربي في الحقبة ما بعد أحداث 9 / 11 وبدأت تظهر مساهمات هاته المراكز بشكل بارز في الدرسات التي تناولت " مشروع الشرق الأوسط الكبير " .

ب- محتوى المشروع :

ففي فيفري 2004 أطلقت الولايات المتحدة ما يعرف بـ" مشروع الشرق الأوسط الكبير" فأعلنت الإدارة الأمريكية أنها عازمة على نشر " الديمقراطية " في الشرق الأوسط ، وقد نشرت جريدة الحياة بتاريخ 13 / 02 / 2004 نسخة من نص المشروع الذي ينطلق من تقريري للأمم المتحدة للتنمية البشرية لعامي (2002 – 2003) واللذان يصوران " الشرق الأوسط " بصورة قاتمة خاصة في موضوع (الحرية ، المعرفة ، المرأة) الأمر الذي أعتبر كتهديد لمصالح وأمن العالم الغربي ككل و الولايات المتحدة بصفة خاصة [3].

---

[1] – الرجع نفسه ، ص 26 .

2 – محمد صادق الهاشمي ، الإحتلال الامريكي ومشروع الشرق الأوسط تداعياته ونتائجه ، محمد صادق الهاشمي ، العراق : مركز العراق للدراسات ، 2005 ، ص 16 .

[3] – بعطيش يوسف ، المرجع السابق ، ص 162 .

ومما جاء في تقرير2002: "... خلص التقرير إلى بعض الإستنتاجات المشجعة ، إذ يلاحظ التقرير بصورة عامة أن الدول العربية حققت تقدما كبيرا في التنمية البشرية على مدى العقود الثلاثة الماضية .." ثم يضيف التقرير " .. لكن التقرير يوضح بجلاء أيضا أن هناك الكثير مما لا يزال ينبغي عمله لإعلاء صوت الناس في الشأن العام وتوفير خيارات إجتماعية وفرص اقتصادية للأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل ، وهذه جميعها لبناء مستقبل ، وهذه جميعها عناصر تحتاجها هذه الأجيال لبناء مستقبل أفضل لنفسها و لأسرها . و يلاحظ التقرير أن التحسينات الكمية في مجالي الصحة والتعليم لم تجد طريقها إلى جميع المواطنين بعد ، وأن التوسع في تقديم الخدمات لم يقابله تحسن نوعي في أساليب تقديمها ، ويبرز التقرير أيضا ما يتعين على الدول العربية أن تحققه لتتمكن من الانضمام كشريك كامل إلى مجتمع المعلومات العالمي **والإقتصاد العالمي القائم على المعرفة** ، ولتتمكن من التصدي لآفة البطالة ، بشقيها الإنساني و الإقتصادي ، التي تؤثر على البلدان العربية أكثر من تأثيرها على أية منطقة نامية أخرى ، ويبين التقرير بوضوح التحديات التي تواجه الدول العربية من حيث تعزيز **الحريات الشخصيات** وتعزيز مشاركة قاعدية عريضة من المواطنين في الشؤون السياسية و الإقتصادية ." [1] ، ومن جانب آخر اعتمدت "مبادرة الشرق الأوسط الكبير " على تقرير التنمية 2003 والذي بعنوان : " نحو إقامة مجتمع معرفة ". والذي خلص إلى : ضعف نشر وإنتاج المعرفة في البلدان العربية على الرغم من وجود رأس مال بشري عربي مهم ، ويمكنه في ظروف مغايرة أن يكون بنية أساسية قوية لقيام نهضة معرفية "[2].

وبالنظر إلى الجهة التي أعدت هذين التقريرين وبالطريقة التي أُعد بها التقرير، نستطيع القول أنهما عبارة عن دراسة معمقة لعدة مجالات: اجتماعية واقتصادية وسياسية بل وحتى دينية – تقرير التنمية لـ2003 بالخصوص – وذلك في الدول العربية بشكل خاص ، هاتان الدراساتان واللتان تمتا بأيدي عربية تميزتا من الناحية التنظيمية بأنهما تما ضمن إطار : برنامج الأمم المتحدة والذي يشكل بالإضافة إلى أنه أحد الهيئات والمؤسسات التي تهتم بالتنمية – والتابعة لهيئة الأمم المتحدة – والقيام بتقديم المنح إلى أنه كذلك يقوم بتقديم الإستشارات والتقارير وجمع المعلومات القطرية – بصفته تابعا للمكتب القُطري – فهو بذلك يعتبر مركز دراسات ذو طبيعة خاصة و لعل التقرير السنوي الذي يصدره حول التنمية الإنسانية يعتبر أبرز دليل على ذلك ، وذلك لما يحويه من دراسات وتحليلات و خلاصات الأمر الذي جعله نقطة إرتكازية " لمبادرة الشرق الأوسط الكبير " والتي باشرت واشنطن نقاشا حولها مع مجموعة الدول الثماني لضمها للمشاركة في تنفيذ هذا المشروع على" منطقة الشرق الأوسط الكبير" وتم بلورة موقف موحد من هذا المشروع خلال هذه القمة

1 – نادر فرجاني و آخرون ،تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، المملكة الأردنية الهاشمية : المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2002 ، ص 5 .

2 – نادر فرجاني و آخرون ، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 نحو إقامة مجتمع معرفة ، المملكة الأردنية الهاشمية : المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2003 ، ص 212 .

والبلدان التي يشملها " مشروع الشرق الأوسط الكبير " هي الدول العربية، إضافة إلى باكستان و أفغانستان و إيران و إسرائيل و تركيا [1] ، ومما جاء في " مبادرة الشرق الأوسط الكبير " : أن تقارير التنمية البشرية مروعة ، وهو ما توضحه الظواهر التالية : أن مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان جامعة الدول العربية الـ (22) هو أقل من نظيره في إسبانيا ، حوالي 40 % من العرب البلغين 65 مليون شخص، أميون ،وتشكل النساء ثلثي هذا العدد ، سيدخل أكثر من 50 مليون من الشباب ، سوق العمل بحلول 2010 ، وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020 ، وهناك حاجة لصنع مالا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل ، إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة ، سيبلغ مجموع العاطلين عن العمل في المنطقة 25 مليونا بحلول 2010 ، وذكر المشروع أن تلك الإحصائيات ، تعكس حقيقة مهمة وهي أن المنطقة تقف عند مفترق طرق ، ويمكن " للشرق الأوسط الكبير " أن يستمر على المسار ذاته ، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم ، والمحرومين من عدة الحقوق ويمثل ذلك تهديدا ليس لاستقرار المنطقة وحسب وإنما للمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الدول الصناعية الثماني ويطرح المشروع أن " الإصلاح "هو الطريق الوحيد لمعالجة المشاكل الاقتصادية والتربوية والسياسية، ويربط المشروع بين مبادرتي"الشراكة الأوروبية المتوسطية"و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط " من جهة، و ما يسميه بجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في العراق وأفغانستان، ويقول أن ما يجري في العراق وأفغانستان يعد لمجموعة الثمانية فرصة تاريخية ينبغي أن تصوغ في قمتها شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، خاصة وأن هذا المشروع يحظى بدعم وتأييد نشطاء وأكاديميون ورجال أعمال وممثلي القطاع الخاص في أرجاء المنطقة . [2]

، هذا وقد انطلق المشروع من ثلاثية رتيبة باتت كلافتة وسمة بارزة لباقي مشاريع ومبادرات" مشروع الشرق الأوسط" ذو المبادرات المتعددة و المرجعية الفكرية الواحدة وهذه الثلاثية هي : 1 - نشر وتدعيم الحكم الصالح[3] 2- مجتمع معرفي 3 – توسيع الفرص الإقتصادية .

وعموما فقد رأت الولايات المتحدة أن نشر " الديموقراطية على الطريقة الأمريكية "هي الترياق المضاد للإرهاب والذي ينبغي حربه بشتى الوسائل ، بل شبهت الولايات المتحدة العالم العربي بالوضع الذي ساد أوروبا الشرقية سابقا [4] ؛

---

1 – بعطيش يوسف ، مرجع سابق ، 169.

2 - المرجع نفسه ، 163 – 164 .

3 – وهو عبارة عن الحكم ذو الأسس والهوية المستوردة ولعل "دراسة راند " – حول إقامة شبكات إسلامية معتدلة– تشير إلى ذلك بوضوح ولعل حكومة كل من أفغانستان و العراق أبرز دليل على ذلك .

4 – وليد الهويريني ، المرجع السابق ، ص 64.

وبموجب هذه المقارنة فالحرب على العالم الإسلامي ليست حربا عسكرية ، بل حرب أفكار في المقام الأول ، ونشر قيم الحرية و " الديموقراطية المنمطة " [1] هي من ستحقق ما تصبو إليه الإدارة الأمريكية ومن معها في فلكها ولعل العبارة التالية لجورج بوش تعبر عن ذلك بشكل واضح ، حيث صرح في خطابه الذي ألقاه أمام الكونغرس 29 – 1– 2003 : "وعلى الرغم من أن الحرب على أفغانستان توشك على نهايتها ، فإن أمامنا طريقا طويلا ينبغي أن نسيره في العديد من الدول العربية و الإسلامية . ولن نتوقف إلى أن يصبح كل عربي ومسلم مجردا من السلاح وحليق الوجه، وغير متدين، ومسالما لأمريكا، ولا يغطي وجه امرأة ".[2]

وعليه كانت "مبادرة الشرق الأوسط الكبير " ذات وجهين ظاهر ، تمثل في المبادرة المقدمة للدول الثمانية في 2004 وباطن ، يمكن أن يلخص في ثلاث نقاط :

الأول : إعادة تشكيل وترتيب أوضاع المنطقة لتقبل "النموذج الليبيرالي عبر الديموقراطية الغربية ".

الثاني : تهيئة المنطقة للعولمة ، وهيمنة الشركات الأمريكية والأوروبية العابرة للقارات على اقتصاد المنطقة

الثالث: دمج وتطبيع " الكيان الصهيوني " مع العالم العربي في كيان شرق أوسطي.

ويبدو دور مراكز الدراسات واضحا جدا في دعم و تأصيل العديد منها لمشروع الشرق الأوسط الكبير حيث عمل العديد من كبار الموظفين في الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "جورج دبليو بوش" ، ممن لهم ارتباط مباشر أو غير مباشر بالمراكز الفكرية ، بينهم مجموعة من الخبراء اللاعبين في رسم السياسة الخارجية الأمريكية والتي يشعر الرئيس (بوش) بامتنان شديد لها ، فقد قال في الحفل السنوي لمعهد المشروع الأمريكي (American Enterprise Institute) " في هذا المعهد هناك مجموعة من أفضل العقول الأمريكية ، وأنتم تقومون بعمل جيد لدرجة أن إدارتي استعارت منكم عشرين من هذه العقول المفكرة ، وأريد أن أشكرهم لخدماتهم " [3] ، والجدير بالذكر أن من ضمن التقارير الخطيرة – لمراكز الدراسات – و التي تزامنت مع التخيط " لمبادرة الشرق الأوسط الكبير " ، وتزامنت تلك الأطروحات المتطرفة مع نشر تقرير تقدم به مؤسس معهد «هدسون» للدراسات الاستراتيجية، ماكس سنجر، لوزارة الدفاع الأمريكية (أغسطس 2002)، يتلخص في الدعوة إلى إسقاط الأنظمة الملكية ودعم المعارضة في الخارج لإنشاء جمهورية مستقلة في شرقي شبه الجزيرة العربية، وذكر المتحدث باسم البنتاغون اللفتنانت مايكل هوم أن سنجر قد اجتمع بأندرو مارشال، وهو أحد المقربين من وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، ودار الحديث بينهما حول إمكانية إنشاء كيان جديد على أسس طائفية في الخليج العربي [4].

---

1 – وليد الهويريني ، المرجع السابق ، ص 64 .

2 – أبي نصر محمد عبد الله الإمام ، الوثائق التآمرية على الدول العربية والإسلامية ، اليمن : مركز دار الحديث بمعبر ، المتخصص للطباعة والنشر ، 1422 – 2011 ، ص 37 .

3 – إبراهيم بن عبد الرحمن الهدلق ، المرجع السابق ، ص 86 – 87 .

4 – بشير زين العابدين، " تطور فكرة تقسيم المشرق العربي في مراكز الفكر الغربية (2001-2013) " ، **www.albayan.co.uk** ، 26 جانفييه، 2016، 12:45:46 .

و في شهر مارس 2003 نشر الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، "ليسلي غليب"، مقالاً بعنوان: «العراق.. حل الدول الثلاث»، دعا فيه إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول على أساس عرقي وطائفي، وقد تبنّت لجنة بيكر هذا المقترح الذي أيده أبرز أعضاء المجلس، ودعا غليب في مقاله إلى إنشاء دولة جديدة على أسس مذهبية في الخليج العربي بعد إنجاز مشروع تقسيم العراق .

ثانيا : أطروحات " الشرق الأوسط الكبير " الجديدة :

أ – أبرز الأطروحات ما بين 2006 – 2011 :

في شهر أبريل 2006، نشر معهد «غلوبال ريسيرتش» الكندي مقالاً لغاري هلبرت تحدث فيه عن وجود مخططات أمريكية لتقسيم منطقة الشرق الأوسط على أسس إثنية وطائفية. وأكدت الدراسة أن نائب الرئيس الأسبق ديك تشيني ونائب وزير الدفاع الأسبق بول ولفويتز، كانا من أبرز المؤيدين لفكرة التقسيم. كما نشر المعهد تقريراً آخر في شهر نوفمبر من العام نفسه تحدث الكاتب فيه عن إمكانية أن تشهد المرحلة المقبلة بذل جهود استخباراتية لتشجيع الأقليات في المنطقة للمطالبة بكيانات سياسية مستقلة ، وتزامن صدور هذا المقال المثير للجدل مع قيام مركز «ستراتفور» للدراسات الجيوسياسية بنشر تقرير يشير إلى اعتزام الإدارة الأمريكية تقسيم العراق إلى ثلاث دول؛ بحيث يكون القسم الأول وسط العراق وعاصمته بغداد، والقسم الثاني في إقليم «كردستان العراق» الذي يمكن أن يتحول إلى دولة تتمتع بحكم ذاتي، أما القسم الثالث فيقع جنوب العراق وعاصمته البصرة ويقوم على أسس مذهبية بحتة، وورد الحديث عن إمكانية أن يضم القسم الثالث أجزاء من الخليج العربي، وأكد التقرير أن هذه المقترحات قد طرحت للنقاش في لندن مع بعض الساسة العراقيين في شهر يوليو 2005[1] في شهر يوليو 2006 نشرت مجلة القوات المسلحة الأمريكية دراسة للنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان الأمريكي، "رالف بيترز"، دعا فيها إلى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم تعتمد من قبل الإدارة الأمريكية، إلا أنها عُرضت للنقاش في كلية حلف شمال الأطلسي، وتم تداولها في دوائر رسمية عدة بالولايات المتحدة الأمريكية، وأكد أحد الباحثين في معهد الدراسات الدولية وجود خرائط أخرى لا تقل أهمية عن خريطة بيترز، إلا أنها لم تتسرب إلى الصحافة، وقد أدى نشر هذه الخريطة ومناقشتها في أروقة الناتو إلى احتجاج رئيس هيئة الأركان التركي لدى نظيره الأمريكي من التجاوز الخطير المتمثل في الدعوة إلى إنشاء دولة كردية على حساب تركيا [2] ، ومن أبرز ماجاء في أطروحة " بيترز " في أطروحته التقسيمية للشرق الأوسط ، ما يخص فلسطين المحتلة ،

حيث يقول " : سأبدأ بالحدود التي يتحسس لها القارئ الأمريكي بشكل أكبر: فمن أجل منح " إسرائيل " أي

[1] – بشير زين العابدين، المرجع السابق.

[2] – المرجع نفسه.

أمل بحالة معقولة من السلام مع جيرانها يجب عليها أن ترجع إلى حدود ما قبل حرب 1967 ، مع تعديلات موضعية ضرورية في ما يختص بالإحتياطات الأمنية المشروعة ، لكن في ما يختص بقضية القدس ذات التاريخ لمخضب بالدماء ، فقد يحتاج الأمر لتحله الأجيال القادمة . " ثم يضيف بخصوص الأكراد " .. إن الجور الأكبر في الرقعة المظلومة الشهيرة الممتدة من جبال البلقان إلى جبال الهملايا يتمثل في غياب وجود دولة كردية مستقلة .." أما فيما يخص كل من العراق وسوريا فيقول ".. إن تعديلا منصفا في حدود المنطقة سيترك المحافظات العراقية السنية الثلاث في دولة مقتطعة قد تتحد مع مرور الوقت بسورية التي ستفقد شريطها الساحلي لصالح لبنان الكبير ذي التوجه المتوسطي (ولادة الإمبراطورية الفينيقية من جديد) . أما الجنوب الشيعي في العراق القديم فسيشكل أساس الدولة الشيعية العربية التي ستحف بالخليج العربي، وستحتفظ الأردن بمناطقها الحالية، مع بعض التوسع باتجاه الجنوب على حساب المملكة العربية السعودية".[1]

ثم يستمر "بيتر" في تقسيم الخارطة العربية والإسلامية وفق : العامل العرقي و المذهبي و العقدي والأمر يتعلق أيضا بكل من : ، باكستان ، أفغانستان ، إيران ، المملكة العربية السعودية ، ولعل السمة البارزة "والخطيرة " الوضع الذي خص به مكة المكرمة و المدينة النبوية حيث يقول بخصوصهما " .. كم سيكون ملائما للعالم الإسلامي حينما تدار شؤون مكة و المدينة من خلال مجلس تداولي يتكون من ممثلين عن أكبر المدارس و الحركات الإسلامية العالمية ضمن دولة مقدسة إسلامية... " ثم يخلص في مقاله إلى :..

إن تصحيح الحدود بشكل تعكس فيه قدرة الشعوب ، هو أمر قد يكون مستحيلا اليوم . ولكن لأمد ما ، وما يرافقه من دماء لن يمكن الحيلولة دون سفكها ، ستنبثق حدود جديدة طبيعية ولنتذكر : لقد سقطت إمبراطورية بابل أكثر من مرة وإلى حين ذلك ، سيستمر جيشينا في قتال الإرهاب من أجل أمننا ، ومن أجل السعي نحو "الديموقراطية " وإيجاد ممر إلى النفط.."[2]

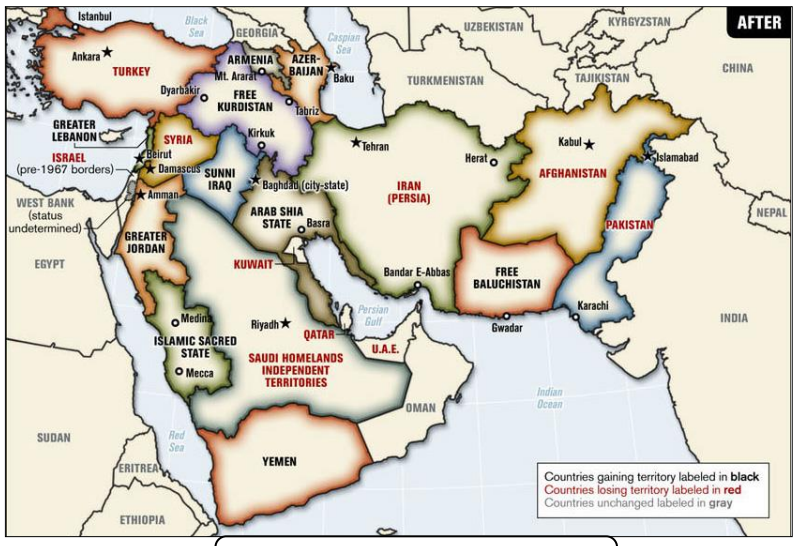

خريطة تقسيم الشرق الأوسط لرالف بيتر

---

1 – رالف بيترز ، " حدود الدم " ، الشرق الأوسط خرائط جديد ة ترسم ، سلسلة ترجمات الزيتونة ،بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، يناير 2013 . ص 25 – 26 .

(*) – المرجع نفسه ، ص 27 .

2 – المرجع نفسه ، ص 27 ، 28 .

ب- أبرز الأطروحات ما بعد 2011 :

في أتون حالة الفوضى التي انتابت الجمهوريات العربية ابتداء من عام 2011، تنامت ظاهرة الولع الغربي بخريطة المنطقة العربية؛ إذ بدأت تظهر رسومات جديدة وخرائط مستحدثة لإعادة تقسيم المنطقة وفق مصالح القوى الدولية المتنافسة، ومثل المشهد الإنساني المروع للأزمة السورية فرصة لتناول الثورات العربية من منظور جديد؛ ففي محاضرة بمدرسة «جيرالد فورد للسياسة العامة» طرح عراب السياسة الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر فكرة تقسيم سورية على أسس إثنية وطائفية، قائلاً: "هنالك ثلاث نتائج ممكنة: انتصار الأسد، أو انتصار السنّة، أو نتيجة تنطوي على قبول مختلف القوميات بالتعايش معاً، ولكن في مناطق مستقلة ذاتياً على نحو أو آخر، بحيث لا تقمع بعضها البعض، وهذه هي النتيجة التي أفضّل رؤيتها تتحقق ".[1]

1-أطروحة " ألوف بن " :

جدير بالذكر أن المؤسسات الإعلامية ومراكز البحث الإسرائيلية بادرت من جهتها إلى تبنّي مفهوم إعادة رسم خريطة المشرق العربي وفق مفهوم «التجزئة ضمن الحدود» باعتبارها حلقة في سلسلة الترتيبات النهائية لعملية السلام؛ فقد نشر رئيس تحرير صحيفة «هآرتز» العبرية، ألوف بن، مقالاً أكد فيه ضرورة أن تسفر تطورات المنطقة عن صياغة خريطة سياسية جديدة تحترم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك عبر تأسيس كيانات سياسية جديدة، وهو الأمر الذي سيكسر عزلة إسرائيل ويتيح لها مجال المناورة ويعزز فرص تواصلها مع شعوب المنطقة .[2] و بإلقاء نظرة سريعة حول أطروحة ألوف بن نجد أنه طرح عدة نقاط تتقاطع مع الخرائط التقسيمية السابقة وهو ما يؤكد على الخط التراكمي الذي تسير وفقه الأطروحات الغربية بصفة عامة و " الصهيونية " بصفة خاصة حيث يرى " ألوف بن " : .. أن الخريطة التي سترسم خلال الأعوام المقبلة سوف تكشف النقاب عن دول مستقلة جديدة أو متجددة ، مثل جنوب السودان ، وكردستان ، وفلسطين ، وربما برقة (سيرينايكا) في شرق ليبيا أيضا ، والصحراء الغربية التي ستنفصل عن المغاربة ، ومنطقة جنوب اليمن التي أعيد تشييدها ، والدول الخليجية التي ستنفصل عن دولة الإمارات العربية المتحدة . حتى من الممكن أن يكون هناك انقسام داخل المملكة العربية السعودية " دولة الأماكن المقدسة " في الحجاز ، ودولة الثروات النفطية في المنطقة الشرقية ، كما سيكون عليه الحال في سورية حيث ستتكون دولة للسنة ، ودولة أخرى للعلويين ودولة للدروز . وستقوم هذه التقسيمات على أساس تطبيق مبدأ تقرير مصير الأمم و القبائل ، و التي وجدت نفسها حتى الآن ، وإن مكرهة و لا بدائل لديها في ذات البوتقة الوطنية مع خصومها .." [3]

---

[1] – بشير زين العابدين، المرجع السابق.

[2] – المرجع نفسه .

[3] – ألوف بن ، "تحذير الشرق الأوسط في مرحلة الإعمار ، " ، الشرق الأوسط خرائط جديد ة ترسم ، مرجع سابق . ص 6 .

2-أطروحة " فرانكس جاكوبس و باراج خانا " : يعتبر الباحث في مؤسسة «أمريكا الجديدة»، باراج خانا، أحد أبرز المنادين بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، حيث توقع أن يصل عدد الدول المستقلة في العالم خلال الفترة القادمة إلى 300 دولة بدلاً من 200 دولة اليوم، وبناء على ذلك فقد دعا خانا في مقال نشر بصحيفة «نيويورك تايمز» إلى التعامل مع الأزمات السياسية في المنطقة من خلال حلول جذرية تتلخص في تأسيس دول علوية وكردية، وأخرى قومية في آسيا الوسطى تحت مسمى " أذربيجان الكبرى "[1] ، ثم ما لبث أن كتب مقالا بالإشتراك مع فرانكس جاكوب وذلك في جريدة " النيويورك تايمز " في 22 – 09 – 2012 [(*)] بعنوان :العالم الجديد ، حيث يستعرض المقال خريطة لما يمكن أن تكون أحدث معالم الحدود الدولية حول العالم : حيث ينطلق من منطقة الشرق الأوسط وبالضبط من سوريا والتي ينطلق من وضعها الحالي ليقترح خريطة تقسيمية جديدة لسوريا وذلك لأنها لن تعود لسيرتها الأولى – على حد تعبيره – ويقترح التقسيم الآتي لها :

رؤية كل من "فرانكس جاكوب "" باراج خانا " لسوريا المستقبل [2]

دولة منفصلة للدروز و النصيريين –العلويين– والتي تعتبر موطن الطائفة المهيمنة في نظام بشار الأسد ، بالإضافة لدولة حلب و التي تشهد في الوقت الحالي حربا وحشية – ، و بالإضافة لدولة دمشق وفي إضافة جديدة للأطروحات التقسيمية يرى الكاتبان أنه هناك بوادر لقيام إتحاد خليجي خصوصا وذلك بناءا على التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة ، وهو ما يرجح – حسب المقال – تغيير اسم "مجلس التعاون الخليجي " إلى " اتحاد الخليج العربي " وذلك حسب المقال " تأكيدا على حاجاتهم – أي النخب الحاكمة – لإيجاد اندماج إقليمي أضيق بغية الوقوف في وجه التهديد الإيراني المتصاعد " ، إلى الغرب وبالضبط في العراق ، يطرح المقال رؤية تقسيمية توافقت عليها كل الأطروحات السابقة الذكر سواء الحديثة أو التاريخية

---

1 – بشير زين العابدين، المرجع السابق.

(*) – كغالبية الأطروحات السابقة يعتبر المقال أحد الأطروحات المرتبطة بمراكز الدراسات ، انظر : فرانكس جاكوب ، باراج خانا ، " العالم الجديد ، " ، الشرق الأوسط خرائط جديد ة ترسم ، مرجع سابق .

2 – المرجع نفسه .

وهي إنشاء دولة كردية كاملة الإستقلال في شمال العراق ، بل ويضيف :".. وعلى مر ثلاثة الاف سنة من تاريخ الأكراد ، نادرا ما كانت الفرصة سانحة مثل اليوم من أجل إقامة وطن مستقل خاص بهم في شمال العراق .." و لعل أبرز المعطيات بنى عليها المقال أطروحته التقسيمية " ..تمتع حكومة كردستان الإقليمية في شمال العراق بأكثر المناطق أمنا واستقرار في البلاد حيث ترفع علمها الخاص ، فضلا عن إبرامها صفقات الطاقة والبنى التحتية بنفسها مع الشركات المحلية والتركية كذلك ."[1]

رؤية كل من "فرانكس جاكوب "" باراج خانا " لعراق المستقبل

أما بالنسبة لإيران وباكستان وأفغانستان فيطرح المقال أطروحة تقسيمية قريبة كذلك من الأطروحات السابقة وذلك باقتطاع جزء من إيران لصالح أذربيجان مما يكون قوة إقليمية جديدة عبر التحالف مع تركيا ونفس الشيئ بالنسبة لأرمينيا والتي ستقوض قبضتها من قبضة على إقليم : ناغروني-كاراباخ المتنازع عليه ، أما بالنسبة لباكستان و أفغانستان فستنشأ بينهما دولة جديدة خاصة بالبلوش .

رؤية كل من "فرانكس جاكوب "" باراج خانا " لدولة بلوشستان

3- أطروحة " النيويورك تايمز لـ : 2013 " :

طرحت " نيويورك تايمز " في 28 سبتمبر 2013 مقالا بعنوان كيف ستتحول 5 دول إلى14 دولة "**How 5 Countries Could Become 14** " وذلك في صفحة " الرأي " حيث طرح المقال خارطة تقسيمية للعديد من " الدول العربية " مع مقال متصل بالموضوع لـ "روبن رايت" وهو أحد مفكري كل من : مركز السلام للولايات المتحدة الأمريكية و مركز ويلسون[2] ، هذا ونجد أن الخريطة المقدمة في هذا المقال قد ركزت بشكل أساسي على دول معينة – ولم يرد أي تعليق عن باقي الدول- حيث ركزت الخريطة على الدول الواقعة ضمن دوامة الصراعات التي تلت الثورات العربية وذلك بصفة خاصة ، لكن من أبرز ما يلاحظ على هذه الخارطة عدم ذكرها لوضع عدة دول بالمنطقة والغريب في الأمر أن أغلب الأطروحات التقسيمية " للشرق الأوسط " ذكرت هذه الدول ولعل من بين هذه الدول كل من:إيران ،الإمارات و عمان و الكويت وقطر ، تركيا ، مصر، باكستان ، السودان ، دول المغرب العربي باستثناء ليبيا.

---

1 – فرانكس جاكوب ، باراج خانا ، " العالم الجديد ، " ، الشرق الأوسط خرائط جديد ة ترسم ، مرجع سابق .

2 – ...هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين أطروحات "الشرق الأوسط" و مراكز الدراسات .

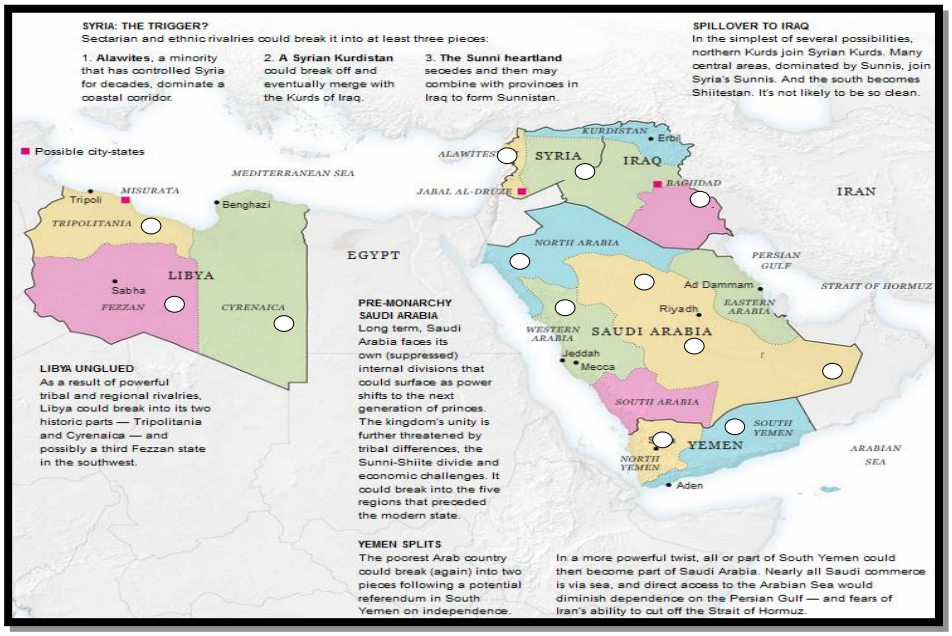

هذا وقد قسمت هذه الأطروحة ليبيا إلى ثلاث مناطق: منطقة برقة التاريخية – منطقة سبها – منطقة طرابلس .

والمتتبع للوضع الحالي في ليبيا يجد أن الأمر قريب من ذلك : جيشان، وعدة حكومات بالإضافة لمنطقة " نفوذ لداعش" أما في ما يخص اليمن فقد قسمت إلى قسمين جنوبي وشمالي حسب الأطروحة - والتي تعرف قضيتها محادثات حثيثة – فباتت تعرف منذ إندلاع الثورة بها وإلى غاية سيطرة قوات الحوثي و أنصارهم حراكا جنوبيا خاصا مما قد يؤثر على الوحدة الإقليمية لليمن إضافة إلى وجود جيوب من " منتسبي القاعدة " وحسب المقالة فإن اليمن ستواجه هذا التقسيم بعد إجراء إستفتاء في الجنوب ، أما بالنسبة للسعودية والتي قسمت حسب الأطروحة إلى 5 دويلات وهي (دولة بنجد – دولة الحجاز – دولة شيعية بالشرق – دولة شمال السعودية - دولة بالجنوب) ، وحسب المقال أن هذا التقسيم سيكون بسبب خلافات تنشأ بين النخبة السياسية وفقا لاعتبارات قبلية وطائفية ، كما يرى المقال أن من ضمن التشكيلات السياسية الحديثة ستشهد المنطقة نشوء ما يسمى بالدولة المدينة مثل : بغداد ، منطقة الدروز ، مصراته ، أما بالنسبة لكل من العراق وسوريا – الدولتان المستهدفتان منذ أقدم الأطروحات التقسيمية – فستعرفان إنشاء أربع دول : دولة كردية في الشمال (مناصفة بين العراق وسوريا) ، دولة نصيرية – علوية - على الساحل السوري ، دولة درزية في الجنوب السوري ، ودولة شيعية في جنوب العراق ، كما ستشهد هذه المنطقة دولتان بالمناصفة بين العراق وسوريا ، الأولى : دولة كردية شمال العراق وسوريا أما الثانية : فهي دولة سنية بين العراق وسوريا ، لكن المفارقة الغريبة أن نفس تلك المنطقة تكاد تتطابق مع الوضع الذي آلت إليه المنطقة بين العراق وسوريا من حيث سيطرة تنظيم " داعش " – عليها – مع اختلاف بسيط في المساحة المسيطر عليها – وهذا حسب ما رسم في خريطة أرفقتها دراسة لمركز الجزيرة حول " تنظيم داعش " والتي بعنوان : تنظيم الدولة بالعراق: تغلغل في شروخات النظام السياسي ، لحارث حسن والتي نشرت في 4 جوان 2015 كما أن هناك خريطة أخرى لمركز " ناشيونال جيوغرافيك " نشرت في المدونة التعليمية "لناشيونال جيوقرافيك" في أكتوبر 2015 والتي تطرقت للوضع الذي آلت إليه الأوضاع في سوريا .

---

1 – NyTimes , مرجع سابق .

مقارنة بين الأطروحة (أ) وخريطتين للأوضاع الفعلية التي آل إليها الوضع في 2015:

– أ – العراق وسوريا أنطلاقا من خريطة " نيويورك تايمز " 2013 [1]

–ب– العراق وسوريا إنطلاقا من خريطة " الجزيرة " جوان 2015

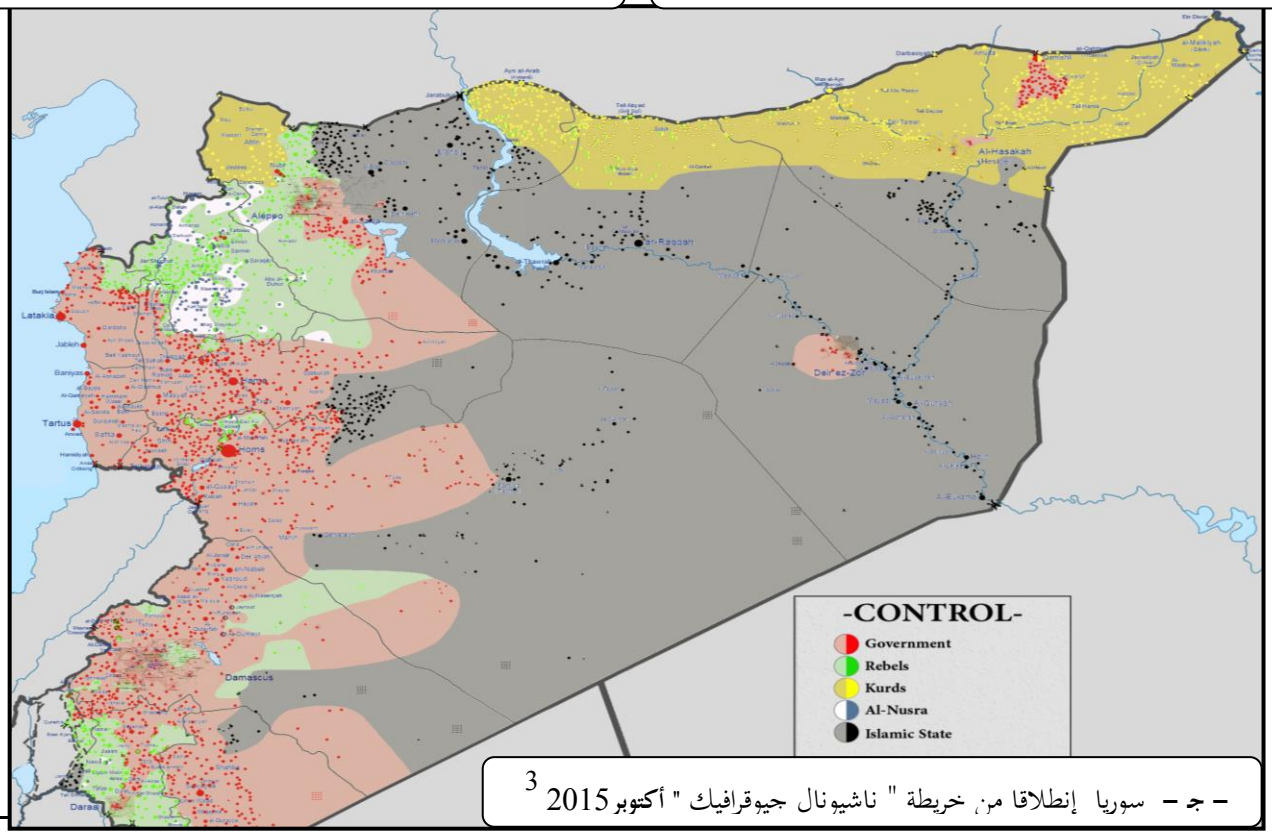

– ج – سوريا إنطلاقا من خريطة " ناشيونال جيوقرافيك " أكتوبر 2015 [3]

1- الشكل (أ) : NyTimes, ، مرجع سابق.

2–الشكل (ب) :حارث حسن ، تنظيم الدولة بالعراق : تغلغل في شروخات النظام السياسي ، قطر : ،مركز الجزيرة للدراسات ، 4 جوان 2014 ، ص 2 .

3- الشكل (جـ) : syrian_civil_war 10 – 2015 ، natgeoeducationblog.files.wordpress.com/2015/10/syrian_civil_war.png ، 01 ماي، 2016، 20:47 .

وبعد قراءة مبدئية " مقارنة " للخرائط الثلاث نجد الأتي :

- **بالنسبة للمنطقة الكردية في كل من سوريا والعراق :** نلاحظ زيادة تمدد سيطرة المليشيات الكردية في سوريا وذلك انطلاقا من خريطة (ب) و(ج) أما بالنسبة لأكراد العراق فلم تقتصر التحركات الكردية على المستوى العسكري ضد "داعش" بل وصل الأمر إلى طرح " فكرة إستفتاء الإنفصال " في مارس 2016 من طرف " البرزاني " وبمقارنة كل هذا مع الخريطة (أ) فنجد وكأن المنطقة الكردية في طريقها للانفصال إن لم يولى لهذا الأمر الإهتمام البالغ من طرف الدول العربية والإسلامية ككل.

- **بالنسبة للمنطقة الممتدة بين العراق وسوريا :** هناك منطقة أشارت لها الخريطة (أ) على أنها منطقة سنية والمنطقة تكاد تتطابق مع المساحة التي يسيطر عليها " تنظيم داعش " خصوصا الخريطة (ج) وهو ما يطرح علامة إستفهام كبرى[1] خصوصا وأن هذا " التنظيم الشبكي "[2] والحديث النشأة لم يكن يشكل تهديدا دوليا فضلا عن تشكيل تهديد قطري وذلك في 2013 – وهذا مقارنة بما يشكله الأن– ، ضف إلى ذلك التسليح الهائل الذي يمتلكه ولن نتحدث هنا عن الصدى الإعلامي بل والدقة العالية التي تتميز بها الأشرطة الإعلامية لهذا التنظيم ، ومغزى الرسائل الإعلامية المناقضة تماما لما جاء به الدين الإسلامي الحنيف[3] و التي يحرص على نشرها وإيصالها بأحدث والوسائل التقنية ، أضف إلى ذلك القدرة الهائلة على " التجنيد العسكري" الدولي والذي يشكل هو الآخر لغزا محيرا ، بل والإمكانات التنظيمية والمالية والتي لا تملكها إلا دولة ، كل هذا يجعلنا نتسائل حول من يقف وراء هذا التنظيم ؟

- **بالنسبة للمنطقة الممتدة على طول الساحل السوري** : في هذه المنطقة بالذات تمركزت قوات النظام السوري وتعتبر هاته المنطقة أكبر امتداد متواصل لقوات جيش النظام السوري من جهة وهي المنطقة و التي لازالت تحت السيطرة الإدارية والتنظيمية – الفعلية – للنظام السوري وهو ما يكاد ينطبق مع الخريطة (أ) والتي تعرف تلك المنطقة بأنها دولة نصيرية – علوية – محتملة التكوين علما أن هذه الطائفة هي نفسها الطائفة التي تنتمي لها الأسرة الحاكمة في سوريا .

وبالمجمل نستطيع القول أن الأطروحة التي نشرتها "النيويورك تايمز" في سبتمبر 2013 تعتبر أقرب الخرائط للواقع الأمر الذي يدعو للقلق إزاء هاته .

---

[1] – أنظر إلى موضع السهم في كل من الخريطتين ومدى تطابق حدود "داعش" في (أ) و (ب) .

[2] – وهذا للامتداد الإقليمي لهذا التنظيم الذي جعله كتنظيم دولي من جهة ومن جهة أخرى لتشابك وتقاطع مصالحه مع مصالح وأجندات دول أخرى .

3 – بل وجميع أفعال هذا التنظيم التكفيري .

المطلب الثاني : أبرز وسائل وآليات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد :

تعدد وسائل تطبيق مشروع "الشرق الأوسط الجديد" بل وتشعبت وامتدت لعدة مجالات ذلك أن مشروع " الشرق الأوسط الجديد" وبصفته مشروعا تراكميا تاريخيا منطلقا من خلفيات إقتصادية ، سياسية توسعية وأيديولوجية و عقدية بامتياز ، الأمر الذي جعل آليات تنفيذ هذا المشروع الهائل تتنوع بشكل يشكل سابقة في التاريخ ولعلنا سنقتصر في تناولنا للآليات غير التقليدية والتي جاء بها المشروع – ككل – ومن أبرزها :

أ – على المستوى السياسي :

1– ومن أبرزها دعم الأقليات العرقية و الدينية [1]، وهي طريقة أخرى من طرق الغرب للإبقاء على حالة عدم الاستقرار و الفوضى في منطقة الشرق الأوسط، سواء من خلال دعمهم من خلال مؤسسات "المجتمع المدني الدولية" ، أو بطرق مباشرة، ففي اكتوبر الماضي (10 – 2015) قال بهاء رمزي رئيس الهيئة القبطية الهولندية، إن البرلمان الأوروبي سمح لكبار رجال الأعمال الأقباط و المؤسسات القبطية في أوروبا بعقد جلسة داخل البرلمان بحضور عدد من أعضاءه ، كذلك دعمت أوروبا الأكراد في العراق و في تركيا بغية تدمير استقلال تلك الدول و إشغالها بالفوضى الأمنية سواء من خلال الدعم الذي قدمه الموساد الصهيوني لحزب العمال الكردستاني في العراق أو في تركيا، ففي يوليو الماضي –(05 –2015)– وصلت سفينة ليبيرية محملة بمليون برميل من النفط العراقي إلى ميناء عسقلان الصهيوني، قالت الحكومة الصهيونية إنها جاءت من طرف حكومة إقليم كردستان العراق، وعقب على ذلك رئيس الوزراء الصهيوني "بنيامين نتنياهو" في مؤتمر نظمه معهد دراسات الأمن القومي الأحد الماضي"إن إسرائيل تؤيد إقامة دولة مستقلة للأكراد في العراق لأنهم جديرون بها". كذلك دعمت ألمانيا الأكراد بالسلاح في الحرب على الجماعات المتطرفة في العراق، لكن الغاية كانت أكبر من الجماعات المتطرفة ، كانت الغاية استغلال الظروف لدعم تضخيم القوة العسكرية الكردية بغرض السيطرة على ثروات العراق النفطية الموجودة على أطراف إقليم كردستان العراق [2]، ولعل أبرز مثال عن سياسة دعم الأقليات وتأجيج الصراع الإثني ، ما حصل في السودان ، حيث عمل الغرب و "الكيان الصهيوني " مع الاقلية النصرانية في السودان حتى نجحت في تقسيم السودان إلى سودانيين شمالي مسلم ، وجنوبي نصراني موالي " لإسرائيل" ، ومعادي للعرب و للمسلمين [3] .

---

[1] – ذلك أن مشاريع " الشرق الأوسط " ومنذ احتلال العراق ترفع شعار : سياسة دعم الديمقراطية" و"تمكين الأقليات" ، وهو الأمر الذي بات عبارة عن تدخلات جذرية عميقة في الدول العربية على المكشوف .

[2] – أحمد أبو دقة ،" أخطاء الغرب الخمسة في الشرق الأوسط" ، www.albayan.co.uk، 10 فيفرييه، 2016 ، 12:11 .

[3] – وليد الهويريني ، المرجع السابق ، ص 98.

وبهذا تحقق "للكيان الصهيوني " عدة مكاسب :

أ- مكسب أمني تمثل في وجود حليف جديد لها في المنطقة ، خاصة مع تخاذل الدور العربي في نصرة الشعب الفلسطيني .

ب- مكسب اقتصادي تمثل في الإستفادة من الموارد الضخمة لهذا البلد الغني بالموارد ، خاصة من مصادر الطاقة التي تؤرق " الكيان الصهيوني " كثيرا .

ج – مكسب سياسي : فهي تضمن لـ "الكيان الصهيوني" السيطرة على موارد النيل في السودان ، والتي هي ورقة ضغط على مصر في هذه المرحلة .

ومن المعلوم أن العديد من المؤسسات المانحة " مؤسسات دعم الديمقراطية " قد واجت تهما حقيقية بخصوص دعم الجماعات المتطرفة من خلال:

إقامة ندوات حوارية وعقد اجتماعات تنسيقية مع زعماء هذه الجماعات، وتنظيم برامج تدريبية لهم في دول عربية ، وغربية، كبرنامج "قادة الديمقراطية" الذي رعته وزارة الخارجية الأمريكية عام 2008 وشارك فيه عدد من قادة الجماعات المتطرفة ، هذا وتعتبر مؤسسة: "الوقف القومي للديمقراطية" (NED) أحد أبرز المؤسسات التي اتهمت بدعم جماعات المعارضة المتطرفة وتمويلها فيما يخالف قانون الدول التي تنشط فيها هذه الجماعات، وقد واجهت هذه المؤسسة – التي تعمل في أكثر من 100 دولة حول العالم- عدة تهم بخرق قوانين البلاد التي تعمل فيها، وخاصة فيما يتعلق بتمويل هذه الجماعات [1]، كما نجد مؤسسة أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي وهي " المؤسسة الأوروبية من أجل الديموقراطية " "European endowment for democracy " والتي سبق تناولها في ،الفصل الثاني .

2- دعم النخب السياسية الموالية للتوجهات الغربية وفي تقرير أعدته لجنة استشارية للرئيس "جورج بوش "، مكونة من أكادميين ينتمون إلى جهاز الأمن القومي الأمريكية و (سي أي أيه) والخارجية الأمريكية ، خلاصته : أن تحقيق أهداف المشروع الشرق أوسطي " للإصلاح " في حاجة إلى ربط أفكار وسياسات الأكادميين داخل الجماعات بالأفكار والسياسات الأمريكية من خلال مشاريع علمية وبحثية لا يقل تمويلها المفترض عن خمسين مليون دولار في المرحلة الأولى ، ويتم تنفيذه عبر مراحل ثلاث ، تبدأ بتحديد اللجنة الإستشارية للمشروع في كل دولة ، وتمر باختيار قائمة أولية بالأكادميين من مختلف التخصصات و الجامعات و المراكز البحثية داخل الدول ، ثم تحديد القائمة الأولية للمشروعات البحثية ، و الهدف المباشر هو : تكوين أعداد متزايدة من الأكادميين و المتخصصين الذين سيتم تأهيلهم للمناصب التنفيذية و التنظيمية والقضائية ذات الأثر الحاسم في إصدار القرارات[2] .

---

[1] – بشير زين العابدين ، المرجع السابق .

[2] – أبي نصر محمد بن عبد الإمام ، مرجع سابق ، ص 70 .

ب- على المستوى العقدي :

من أبرز آليات تحقيق مشروع " الشرق الأوسط الجديد " نشر و تصدير التغريب و العلمانية ودعم الحركات الباطنية والمتأثرة بها ، وتعتبر كجزء أساسي من الفوضى التي يحاول الغرب نشرها لاستمرار حالة الفرقة و الخلاف في العالم الإسلامي [1] ، ومن ذلك ماجاء في تقرير – خطير – " لمؤسسة راند " بعناون (إسلام مدني ديموقراطي حديث ، الشركاء ، الموارد و الإستراتيجيات) (civil islam democratic Partners , resources and Strategies) حيث قسمت الدراسة المسلمين إلى : أصوليين وتقليدين وحداثيين وعلمانيين [2] ، وتخلص الدراسة إلى الدعوة إلى تبني ما سمته بالتيار الحداثي ، وهو في الحقيقة العلماني [3]

وتضع استراتيجات محددة لتشجيع هذا الخيار، منها :

- نشر وتوزيع إنتاجاتهم بأسعار مدعومة
- تشجيعهم على الكتابة للجمهور ولعنصر الشباب
- إدخال وجهات نظرهم في برامج التربية و التعليم الإسلامية
- توفير قاعدة شعبية لهم
- جعل أرآئهم وأحكامهم فيما يتعلق بالقضايا الأصولية وفتاواهم الدينية في كمتناول الجمهور .
- طرح العلمانية و الحداثة "كثقافات بديلة " على الشباب الإسلامي غير المتأثر بالتيارات الإسلامية .
- تسهيل وتشجيع الوعي بتاريخ وحضارة ما قبل الإسلام والحضارات الأخرى غير الإسلامية بشكل عام .[4]
- دعم من يقول بإمكانية فصل الدين والدولة حتى في الإسلام ، وأن هذا الأمر لا يعرض الإيمان للخطر. [5]

هذا و تذهب الدراسة بعيدا وذلك في محاولتها لضرب مصادر الإسلام والتشكيك بها وطرح بعض الشبهات "الساذجة " ، ولعل هذه الدراسة تدل على مدى خطورة مخرجات هاته المراكز التي لا تسعى لتقديم وتوجيه المشورات السياسية – للساسة الغربين – فحسب ، بل باتت كأداة إستراتيجية لتحقيق " مشروع الشرق الأوسط الجديد " الذي ركز على الجانب العقدي لكن تحت شعارات ومسميات عدة .

---

1 – أنظر : أحمد أبو دقة ، " أخطاء الغرب الخمسة في الشرق الأوسط " ، www.albayan.co.uk ، 10 فيفريه، 2016 ، 12:11 .

2 – أبي نصر محمد بن عبد الإمام ص 86 ، بتصرف .

3 – شيريل بينارد ، " إسلام مدني ديموقراطي حديث ، الشركاء ، الموارد و الإستراتيجيات " ، ،بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، ديسمبر 2004 . ص 2 .

4 – المرجع نفسه ، ص 6 – 7 .

5 – ولعلنا بتنا نسمع من يدندن حول هذا وبكل برودة بل ومن ينسب نفسه للعلم ، وعموما فتعتبر هذه الفئة أحد أبرز منجزات " مشروع الشرق الأوسط الجديد " ، أنظر المرجع نفسه ، ص 7 .

ج- على المستوى الاعلامي :

يعتبر الجانب الإعلامي من أبرز الوسائل والآليات الإستراتيجية "لمشروع الشرق الأوسط الجديد "و لقد تنوعت وسائله وتنوعت بلل وتشابكت ومنها :

- **القنوات التلفزيونية الغربية الناطقة بالعربية :** حيث باتت العديد من الدول الغربية تمتلك فروعا ومكاتب إعلامية ومقرات بث لقنوات ناطقة باللغة العربية والتي تخدم في الأخير أجندة البلد المنشئ لها وتوجهاته السياسية ومن أبرزها : قناة الحرة ، وتعد من أبرز القنوات الفضائية المروة لمشروع الشرق الأوسط الكبير ، كما نجد العديد من القنوات الأمريكية و الأوروبية الأخرى و التي تخدم المشروع من قريب أو من بعيد على غرار : "سكاي نيوز" – "أورونيوز" – "فرانس24" – "سي .أن.بي.سي عربية" – "روسيا اليوم " ..الخ ، ونفس الشيء بالنسبة للإذاعات الموجهة والتي من أبرزها : إذاعة سوا ، والتي تهدف إلى نشر الثقافة الأمريكية وترويجها من ناحية ، وتقديم تعليقات إخبارية تخدم الإستراتيجية الأمريكية من ناحية أخرى ، هذا ومما يلاحظ أيضا الإنتشار المريب والخطير للقنوات التنصيرية في الأقمار الصناعية العربية وبشكل ملفت للإنتباه علما أن العديد من هاته القنوات تبث من الدول المعنية بمشاريع " الشرق الأوسط " وتحضى بدعم رسمي وغير رسمي ملفت .

- **شبكات التواصل الإجتماعية :**

تعتبر شبكات التواصل الإجتماعي وبرامج المحادثة من أبرز الوسائل الإعلامية إنتشار والتي تعتبر بحق ذات وجهين ، أما الوجه البشع لها فيظهر مما سربه " إدوارد سنودن " في جوان 2013 "لصحيفة الغارديان البريطانية "و"الواشنطن بوست "، حيث تضمنت الوثائق المسربة معلومات عن برنامج المراقبة تابع لإحدى الدول الكبرى يتيح لها جمع وتحلي المعلومات عبر الوصول المباشر إلى خوادم مواقع الإنترنت الكبرى للحصول على رسائل البريد الإليكتروني والمحادثات ، دون الحاجة لأمر قضائي ، وأول المواقع الكبرى التي استخدمها في 2007 كانت شركة مايكروسوفت وصولا إلى آبل في عام 2012 ، وفيما أنكرت معظم الشركات علمها بهذا البرنامج اعترفت به إدارة الدولة المعنية وأدانت كشفه ، ويرى الخبير في أنظمة المعلومات "محمد التريكي" أن الولايات المتحدة تعتبر الراعية للإنترنت في العالم ، وهي المسيطرة على الخادمات والشبكات الرئيسية في الإنترنت ، ويعتبر أن ما تسرب يعد شيئا يسيرا مما سيظل مخبئا ، ويرى أن ثمة دول تحاول التحرر من السيطرة الأمريكية على شبكة الانترنت الدولية ، وهو أمر قد يحث مستقبلا ، ولكنه يحتاج وقتا ، وهو مكلف أيضا [1] .

[1] – وليد الهويريني ، المرجع السابق ، ص 136- 135 .

د . على المستوى التعليمي :

1- الدعوة إلى مراجعة التعليم من خلال تغيير المناهج وإفراغها من محتواها الثقافي لتغريب التعليم في العالم العربي والإسلامي ، وقد ذكرت وثيقة أمريكية بعنوان : " إستراتيجية العمل الجديدة في منطقة الشرق الأوسط" هدفها الأساس ، وهو التأثير على مناهج التعليم في العالم العربي.

2- **مبادرة التعليم من خلال الشبكة العالمية للمعلومات** ، وتركز هذه المبادرة على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداماً لهذه الشبكة (العراق – أفغانستان – باكستان – اليمن – سوريا – الجزائر – مصر – المغرب)، ويتم من خلال هذه المبادرة توفير اتصال بالكمبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد ، وتجهيز المدارس بالكمبيوتر ، حتى يتمكن مدرسو كليات التربية من تدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج الدراسية ووضعها على الشبكة في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته، ويكون متاحاً للمعلمين والطلبة .

3- **مبادرة تدريس إدارة الأعمال الدولية :** وظهر ذلك جلياً في إعلانات الصحف للحصول على درجة "ماجستير مهنية "ويعد حامل هذه الدرجة للعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال منظور عالمي يؤكد على أهمية الإدارة الدولية للتسويق والتمويل الدولي، وتهدف هذه المبادرة لإعداد كوادر بشرية تعمل وفقاً للفلسفة العالمية التي تخدم مصالح الدول الغربية لقد أكدت المبادرة على ضرورة دعم التعليم الأساسي في المنطقة ، ومشاريع محو الأمية فيها [1] ؛

كذلك تحسين نوعية وأداء الكتب التعليمية ، كما أشارت المبادرة إلى ضرورة إجراء " تغييرات " في التعليم ، ونوهت على عقد قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم ، برعاية المبادرة الأمريكية [2]للشراكة في الشرق الأوسط ، وتضمنت المبادرة تأكيدات على ضرورة دعم مبادرات التعليم في الانترنت ، وتدريس إدارة الأعمال ، وتوسيع الفرص الاقتصادية ، وتمويل النمو ، ومبادرة التجارة التي تضمنت إنشاء مناطق تجارية في الشرق الأوسط الكبير من قبل الدول الصناعية الثماني ، وبعبارة بسيطة : تفريغ المحتوى التعليمي من أي مقوم أو أساس يعود بالطالب إلى أ

هـ- على المستوى الاقتصادي :

1 - منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية: إن هذا الطرح الأمريكي الجديد بشروطه هو إعادة إنتاج أكثر صلفاً لمشروع السوق الشرق أوسطية الذي طرحته الولايات المتحدة خلال تسعينيات القرن العشرين، في محاولة لإدماج اقتصاد (الكيان الصهيوني) مع الاقتصاديات العربية في تكتل اقتصادي ، كما ينطوي على تعامل تفضيلي بين الدول الداخلة فيه .

---

[1] – محمود حسن علي ، المرجع السابق ، ص 76 .

[2] – المرجع نفسه .

2- المنطقة الصناعية المؤهلة :

– هي تلك المنطقة التي تضم أجزاء من الأراضي المصرية الأردنية و "الكيان الصهيوني ".

– تعتبر هذه المنطقة منطقة استقلال ذاتي ، بمعنى أن يكون لها قوانينها الخاصة دون أن تخضع لسلطات الدول الثلاث كما تتمتع هذه المنطقة بإعفاء ضريبي وجمركي و تدار هذه المنطقة من قبل شركة دولية على غرار شركة الصناعات الدولية الأردنية ، التي تتولى إدارة المنطقة الصناعية المؤهلة بين "الكيان الصهيوني " و الأردن (منطقة الحلبات).

3- مبادرة تمويل النمو : وتتضمن إقراض المشاريع الصغيرة والمشاركة في تمويل مؤسسة مالية للشرق الأوسط للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال ، والعمل على إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار البنك الأوروبي للأعمار والتنمية لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح ، والمشاركة في عمليات إصلاح النظم المالية في دول المنطقة.

4- مبادرة التجارة : يدعو المشروع دول الثمانية إلى اتخاذ مبادرة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير تتألف من عدة عناصر من بينها : الانضمام أو التنفيذ على صعيد منظمة التجارة العالمية ، وإنشاء مناطق في الشرق الأوسط الكبير و التركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية ، إلى جانب مناطق رعاية الأعمال التي تتولى تشجيع التعاون الاقليمى في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات ، وأخيرا منبر الفرص الاقتصادية الذي سيجمع مسئولون كبار من مجموعة الثمانية والشرق الأوسط الكبير لمناقشة قضايا الإصلاح الاقتصادي ، إلى جانب عقد اجتماعات جانبية مع رجال الأعمال غير الحكوميين[1].

[1] – المرجع السابق، ص 75 .

المطلب الثالث : الثورات العربية كأبرز إنعكاسات " مشروع الشرق الأوسط الجديد "

تعتبر ""الثورات العربية " أو ما اصطلح عليها إعلاميا بالـ " الربيع العربي " من أبرز المحطات التاريخية التي تمر بها المنطقة العربية منذ عقود وذلك لما صاحبها من " زخم سياسي ضخم " بل وتغيرات هيكلية في العديد من البنى وبات من الواضح بعد مرور أكثر من خمس سنوات على هذا "' الإنفجار غير المسبوق " أن المنطقة العربية باتت من أكثر المناطق في العالم هشاشة ، لكن الغريب في الأمر أننا نجد عدة مراكز دراسات توقعت حدوث هذه الثورات بل وفي دول كانت تعد من أكثر الدول و الأنظمة " شمولية " على غرار " النظام السوري " ، بل و الأكثر من ذلك ، لنا أن نتذكر مشروع "الشرق الاوسط الكبير "المقدم إلى مجموعة الدول الثماني في 2003 والذي أشار صراحة الى قرب حدوث فوضى واضطرابات وثورة على الاوضاع الحالية للبلدان العربية وهو ماجعل العديد من الباحثين – المسلمين بل وحتى الغربيين– يتوجسون خيفة من الثورات العربية الأخيرة ومن منطلقاتها والتي سارت مجرياتها – خاصة في منطقة الهلال الخصيب – وفق مسار الأطروحات التقسيمية وهو ما جعل العديد من المفكرين يدرج هاته الثورات ضمن " إستراتيجية " الفوضى الخلاقة " والذي يعد "مايكل ليدن " العضو البارز في " معهد المؤسسة الأمريكية "America Enterprise" أول من صاغه و هو مرادف لـ "التدمير البناء " في معناه السياسي الحالي ، وهو ما عبر عنه في مشروع "التغيير الكامل في الشرق الأوسط " ، الذي أعده عام 2003 ، وارتكز المشروع على منظومة من "الإصلاحات " السياسية و الإقتصادية والإجتماعية الشاملة لكل المنطقة ، ووفقا لاستراتيجية جديدة تعتمد على أساس الهدم ثم البناء[1] ، ومن الغريب أن تتطابق " إستراتيجية الفوضى الخلاقة " مع الإستراتيجية التي طرحها أحد أشهر المنظريين "التكفيريين " حيث كتب بأن مشروعهم يمر بمرحلتين تسبق مرحلة إقامة الدولة المنشودة – كما يراها – ، وهي مرحلة شوكة النكاية والإنهاك ، ثم مرحلة إدارة الوحش أو (الفوضى المتوحشة) ، ويرى الكاتب أن من الطبيعي جدا أن يكون من إفرازات الفوضى المتوحشة تشريد الملايين من المسلمين كثمن طبيعي ومتوقع لمرحلة النكاية ، التي تتطلب قتال النظم السياسية وتفجير المصالح الحيوية للدول العربية كالبترول ، بل وصل الكاتب لتسمية دول إسلامية بعينها يراه مناسبة لتطبيق هذا المشروع [2] وهو الأمر الذي بتنا نراه كأيقونة خاصة بالدول التي عاشت هاته "الثورات " ، وعموما يرى " سمير فاروق حافظ" الباحث المتخصص في شؤون الخليج بمركز الأهرام للدراسات، أن "مشروع الشرق الأوسط الجديد" والفوضى الخلاقة كانا لهما بالغ الأثر و بالسلب على المنطقة العربية ومنها الخليجية بالتأكيد[3]

---

[1] – وليد الهويريني ، المرجع السابق ، ص 90.

[2] –المرجع نفسه ، ص 126– 127 .

[3] – جوين دايار ، ، ترجمة بسام شيحا ، الفوضى التي نظموها:الشرق الأوسط بعد العراق ، د.ب .ن : الدار العربية للعلوم ، 176 .

فباسم هذا المشروع تم تدمير العراق وتفتيته إلى طوائف تهدد بتفتيته إلى دويلات، و أن تطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد ما يزال ممكناً، وخاصة في (بلدان الربيع العربي) " ومما يؤسف له أن العديد من الدول الغربية باتت تعتبر هاته المنطقة كمنطقة نفوذ كلي على غرار " روسيا و الولايات المتحدة بل وحتى دول الغربية المتحالفة ضد " داعش " ، بل باتت العديد من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وهي صاحبة السبق في "مشروع الشرق الأوسط الجديد " باتت تستفيد من التطورات الدراماتيكية "للتطوات التي تشهدها هاته " الثورات " وذلك في تنفيذ مشاريعها التقسيمية مستغلة في ذلك الصراعات الطائفية و العرقية والمغذية أصلا من طرف أيدي أجنبية متعددة من جهة ، والأمر الملاحظ قوة الإستقطاب الخارجي والسعي لفرض اجندات خارجية على هاته الدول على غرار الأجندة الجيوسياسية التي تم التطرق إليها في المطالب السابقة ؛ هذا و تثبت السياقات السياسية أن من أسباب سقوط عدة أنظمة عربية جاء نتيجة لإرادة دولية من جهة وتقاطع المصالح من جهة أخرى ، لاسيما مصالح الولايات المتحدة ، و الإتحاد الأوروبي و روسيا وبالعموم فإن ما سمّي بـ" الربيع العربي"، قد أعطى للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ، فرصة سانحة أكثر لسيرها في مخطط "مشروع الشرق الأوسط الجديد " في كل المنطقة، وهذا ما يفسر تصريحات السيناتور الديمقراطي جون كيري رئيس لجنة الشؤون الخارجية للولايات المتحدة، في بدايات ثورة تونس ووزير الخارجية حاليا، والذي قال فيها :" إن فرار الرئيس بن علي ستتجاوز تداعياته حدود تونس، إن الشرق الأوسط يضم شعوبا فتية تتطلع إلى مستقبل خال من أي قمع سياسي وفساد اقتصادي." [1]ونستطيع القول أن من أبرز الأسباب التي ساهمت في سير الثورات ضمن " إستراتيجية الفوضى الخلاقة " عدم وعي الشعوب بالأطروحات الغربية التي تحدق بالعالم الإسلامي وبالمنطقة العربية على وجه الخصوص من جهة و إشكالية العدل المنشود والحكم الراشد والتي تقع على عاتق أجهزة ومكونات النظم السياسية للدول العربية بشكل خاص وغياب التوجه الفعلي العام من كل الأطراف – نحو الأساليب الصحيحة للتغير الراشد والبناء ضمن المنظومة القيمية للمنطقة والمرتكزة أساسا على ثوابتها و المقاصد التي تهدف لها – والتي إن عملت بها عاشت ربيعا حقيقيا .

[1] – جوين دايار ، المرجع السابق ، ص 182 .

خلاصة الفصل :

وعموما نستطيع القول بأن هناك العديد من الأطروحات التي تناولت منطقة " الشرق الأوسط " والتي اختلفت بحسب المصالح و الأهداف لكل منها وإن اشتركت في عدة سمات منها

– كل الأطروحات والمخططات التي رسمت بخصوص " الشرق الأوسط" لا تفيد في تقدم المنطقة بل على العكس من ذلك كانت سببا ومنذ سقوط الحلافة العثمانية إلى غاية مرحلة مابعد غزو العراق إلى تدهور المنطقة من كل النواحي ، وإن حملت مبادراتها في الظاهر الخير للمنطقة فهي تمثل المثل الأجنبي القائل : لا يوجد كعك دون حفلة " - " il n'ai pas un gateau gratuit sons fété " .

– كل الأطروحات التي طرحت خلال هذا الفصل وبالخصوص " مشروع الشرق الأوسط الجديد " لا تعطي و لا تقدم حلولا منطلقة من طبيعة المنطقة ومنطلقاتها ، بل تسعى لتغريب المنطقة أكثر فأكثر .

– إعتماد إستراتيجية البتر بدل الجمع في الجانب الجيوسياسي بشكل أساسي .

– غالبية هذه الأطروحات صادرة عن مراكز دراسات أو بحوث فردية لمنتسبي هاته المراكز و تعتبر هذه الأطروحات كتدخل صارخ في سيادة دول المنطقة ولا نستطيع بأي حال من الأحوال إعتبارها مجرد دراسات علمية – موضوعية – .

– العديد من مراكز الدراسات الغربية إعتمدت على مفكرين من المنطقة لصياغة العديد من الأطروحات التي تساهم في تفكيك البنى السياسية في المنطقة الأمر الذي يدعو للإستغراب حول طبيعة عمل هؤلاء المفكرين العرب ولمن يعطون إنتماءاتهم الفكرية .